وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تسيير التخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة

- ✓ **قواسمي إلياس فتحي**
- ✓ **بن عبد الكريم جيلالي**

- **تحت عنوان:**

أثر الرقمنة على التعاملات ما بين المؤسسات المالية في الجزائر فترة 2010-2022

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA -وكالة تيارت540-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ.بوزكري جمال	**أستاذ محاضر (ب) جامعة ابن خلدون**	**رئيسا**
أ.معاشي سفيان	**أستاذ محاضر (أ) جامعة ابن خلدون**	**مشرفا ومقررا**
أ.دحماني رضا	**أستاذ محاضر (ب) جامعة ابن خلدون**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2023/2022

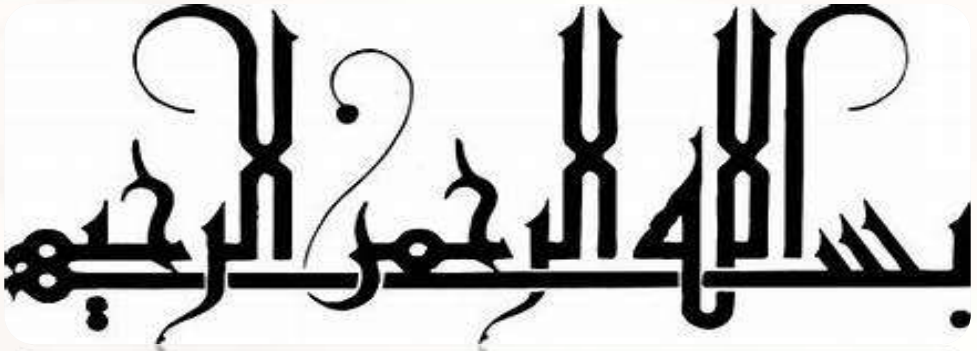

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِين (15) "

سورة الأحقاف الاية 15

الإهداء

الإهداء الأول

بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمدا عليه الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه ومن إتبعه بإحسان إلى يوم الدين أما بعد أهدي ثمرة هذا الجهد إلى

*أبي ناجم رحمه الله وأسكنه فسيح جنته وفاء لتعبه وعطائه ودعائه من أجل هذا اليوم اللذي لم يشاء الله تعالى أن يحضره

*إلى أمي التي أنهكها الشقاء والتعب من أجل بقائنا في أحسن صورة أطال الله وأمد في عمرها

*إلى خالي العزيز طريبة رابح الذي كان داعما لي طوال مشواري الدراسي

* إلى أخي زكرياء وأختي أمينة أطال الله في عمرهما

بن عبد الكريم جيلالي

الإهداء الثاني

بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمدا عليه الصلاة والسلام أهدي ثمرة هذا الجهد إلى

* إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار "والدي العزيز"

* وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان بسمة الحياة وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "امي الحبيبة"

* إلى من لهم الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي بهم يشد ساعدي وتعلو همتي هم سندي ومن بهم أكبر و بوجودهم أكتسب قوة ومحبة عرفت معهم معنى الحياة " أخواتي أم الخير إبتسام و اخي عبد النور "

* إلى رفيقة دربي و شريكة حياتي وحبيبة قلبي وصية رسولنا عليه افضل الصلاة و السلام "زوجتي الكريمة"

* إلى من أحبهم و كانو الاهل و السند و من عشت معهم اجمل ايامي خالاتي و أخوالي "عبد القادر بن عيسى" و جدي رحمه الله

* إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة وكانوا معي على طريق النجاح والخير "أصدقائي الأعزاء " إلياس .. حسين .. عبد الكريم .. اسماعيل .. محمد .. لخضر .. الطيب ..الجيلالي "

قواسمي الياس فتحي

شكر و تقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليَّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم . وقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم):"من صنع إليكم معروفاً فكافئوه, فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه".. (رواه أبو داوود).

ونثني ثناء حسناً وتقديراً وإعترافاً منا بالجميل لكل الأساتذة الموقرين الذين لم يدخروا جهداً في مساعدتنا في مجال البحث العلمي طوال مسيرتنا الدراسية، ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل: **معاشي سفيان** على هذه الدراسة وصاحب الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاه الله كل خير .ولا ننسي أن نتقدم بجزيل الشكر لزملائنا الذين قاموا بتقديم يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة علي أكمل وجه .كما نتقدم بالشكر للأستاذين الفاضلين المشاركين في المناقشة.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء.....

الشكر والعرفان.....

قائمة الجداول.....

.قائمة الأشكال.....

قائمة الاختصارات والرموز.....

المقدمة.....ب

الفصل الأول: الرقمنة والمؤسسات المالية.....8

التمهيد.....8

المبحث الأول: المؤسسة المالية.....9

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المالية وأهدافها.....9

المطلب الثاني: التقسيمات الرئيسية للمؤسسات المالية وأنواعها.....12

المطلب الثالث: المؤسسات المالية في الجزائر.....16

المبحث الثاني: ماهية الرقمنة.....22

المطلب الأول: مفاهيم ونشأة الرقمنة.....22

المطلب الثاني: أنواع الرقمنة وأهدافها.....24

المطلب الثالث: الرقمنة بين الأسباب والفوائد.....25

المبحث الثالث: المؤسسات المالية في ظل الرقمنة.....29

المطلب الأول: متطلبات تثبيت الرقمنة على المؤسسات المالية.....29

المطلب الثاني: عوامل نجاح الرقمنة على المؤسسات المالية.....34

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الرقمنة على المؤسسات المالية.....35
خلاصة الفصل.....38
الفصل الثاني: واقع البنية الرقمية بين مؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA، والبنوك الخرى.....38
التمهيد.....40
المبحث الأول: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري BNA.....41
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA والمميزات المتسم بها.....41
المطلب الثاني: خدمات البنك الوطني الجزائري BNA.....43
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA.....51
المبحث الثاني: البطاقات البنكية وأنظمة التسوية الإلكترونية.....55
المطلب الأول: البطاقة البنكية CIB.....55
المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية ATCI.....63
المطلب الثالث: نظام التسوية الفورية الإجمالية ARTS.....65
المبحث الثالث: أنظمة التبادل والربط والتحويل الإلكتروني.....69
المطلب الأول: نظام التبادل الإلكتروني EDI.....69
المطلب الثاني: نظام التحويلات المالية الإلكترونيةEFT.....71
المطلب الثالث: نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك swift.....73
خلاصة الفصل.....76
الخاتمة.....78
المراجع.....83

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	الهياكل التابعة للبنك الوطني الجزائري	53-54
02-02	حجم البطاقاتCIB الموزعة وحجم الطلب عليها	61
03-02	عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية ATCI	64
04-02	عدد العمليات المعالجة بنظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS	67
05-02	عدد العمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني EDI	70
06-02	عدد العمليات المعالجة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية EFT	72
07-02	عدد العمليات المعالجة بنظام SWIFT	75

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	الأسس والركائز الأساسية للوصول إلى إستخدام المدفوعات الرقمية	33
01-02	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	52
02-02	صورة للبطاقة البنكية الكلاسيكية	56
03-02	صورة للبطاقة البنكية الذهبية	57
04-02	صورة للبطاقة البنكية مسبقة الدفع	57
05-02	أسقف البطاقة البنكية مسبقة الدفع	58
06-02	صورة لبطاقة النخبة	59
07-02	أسقف بطاقة النخبة	59
08-02	صورة لبطاقات التوفير	60-61
09-02	شكل بياني يمثل لحجم الطلب على البطاقات البنكية CIB	62
10-02	شكل بياني يمثل البطاقات البنكية CIB الموزعة	63
11-02	شكل بياني يبين عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية ATCI	65
12-02	شكل بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS	67
13-02	شكل بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني EDI	70
14-02	منحنى بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام التحويلات المالية إلكترونية EFT	73
15-02	شكل بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام SWIFT	75

قائمة الرموز

الرموز	المعنى
BNA	Banque nationale d algerie
ANGEM	Agence nationale de gestion du micro-cridit en algerie
ANAD	Agence l agence national du micro-crrdit en l algerie
CEDAC	Compte etiangers en dinars algerie
INR	Interieur non resident
AVA	Assurance voyages
CIB	Cart inter bancaine
TPE	Terminal de paiement électronique
DAB	Distributeur automatique de bille
GAB	Guichet automatique bancaire
ATCI	Algeria te le compensation interbancaire
ARTS	Algeriane real time settlement
EDI	Electronic data interchange
EFT	Electronic funds transfer
SWIFT	Society for worldwide interbank financial telecommunication

المقدمة

تمتاز بيئة الاقتصاد اليوم بالتغيير الجذري بسبب التطور التكنولوجي ولا يمكن التحدث عن الاقتصاد وعدم ذكر المؤسسات المالية التي تعمل في قطاع الخدمات المالية بتقديم مجموعة من الخدمات للأفراد والشركات، من خلال توفير التمويل وإدارة المخاطر وتسهيل العمليات المالية حيث تنقسم هذه المؤسسات المالية إلى عدة فئات بما في ذلك الشركات المالية الغير مصرفية، وصناديق الاستثمار، والسمسرة والوساطة المالية وأخيرا البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية تتمثل في حسابات التوفير والحسابات الجارية والقروض والتمويل الشخصي والأعمال المصرفية والخدمات الاستثمارية. وعند الرجوع إلى ما امتازت به بيئة الاقتصاد بسبب التطور التكنولوجي، لا يمكن أيضا التحدث عن التكنولوجيا بدون ذكر الرقمنة التي تعتبر تحولًا في العصر الحديث، وذلك لعلاقتها بمختلف المجالات والصناعات بما في ذلك الأعمال التجارية، والتعليم، والصحة، والحكومة، والترفيه، وغيرها. حيث يتم بمقتضاها تحويل البيانات والعمليات التقليدية إلى صيغة رقمية قابلة للتخزين والمعالجة والنشر والمشاركة، لأن التكنولوجيا الحديثة تستخدم لتخزين ومعالجة البيانات بصورة إلكترونية، وذلك لأن الرقمنة تتيح استخدام تقنيات مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والإنترنت وتقنيات البيانات الضخمة لتحليلها واستخلاص الأنماط واتخاذ القرارات الذكية، .إلا أن في اعتقاد البعض يجب أن يتم التعامل مع التحول الرقمي بعناية، حيث يتطلب توفير الأمان والخصوصية للبيانات، ومعالجة التحديات القانونية والأخلاقية المتعلقة بالاستخدام، والوصول إلى المعلومات الرقمية. فكان الاعتقاد بالنسبة لرواد الاقتصاد أن الرقمنة هي الأمنية محققة لكل مؤسسة لاعتبارهم أنها الرخصة في تجاوز أي حاجز كتوفير الوقت والجهد والتقليل من عبء العمل، لتحقيق الأهداف المرجوة.

1. مشكلة البحث:

تحت ظل العصر التكنولوجي الحديث أصبحت المؤسسات بشتى أنواعها من ضمنها المؤسسات المالية ملزمة بتحسين جودة الخدمات والتعاملات فيما بينها التي تقدمها لمواكبة هذا العصر والنجاة من الانعدام، حيث يعتبر الماضي القريب الذي كانت مسلطة عليه أضواء الثورة التكنولوجية بالنسبة للعالم عامة والجزائر خاصة، نقطة انطلاق للرقمنة التي نلاحظها في الحاضر المسلط عليه أضواء الثورة التكنولوجيا وأضواء الذكاء الاصطناعي كما هو ملاحظ، ونتيجة لذلك نطرح الإشكالية التالية:

-كيف يؤثر التحول الرقمي على التعاملات بين المؤسسات المالية في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما هو المقصود بالرقمنة والتحول الرقمي للمؤسسات المالية؟

2-ماهي التحديات التقنية التي تواجه المؤسسات المالية في تحقيق التحول الرقمي؟

3-ما مدى جودة الخدمات بين البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى في ظل الرقمنة؟

2. فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية :

1-كلما دخلت الرقمنة على المؤسسة المالية تحولت من نظام تقليدي بسيط إلى نظام حديث متطور.

2-ربما التحديات التقنية تتمثل في معوقات تواجه المؤسسات المالية في الانتقال من الفكر التقليدي إلى الفكر الرقمي.

3-جودة الخدمات بين المؤسسات المالية بالجزائر تتحسن وتتأثر بالرقمنة.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- الاهتمام الكبير على مستوى العالمي لموضوع الرقمنة والتطورات المتداولة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الماضي القريب نتيجة للنتائج الهائلة المحققة في هذا المجال؛

- شمولية مصطلح الرقمنة على جميع الميادين السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالفرد؛

- الاهتمام الكبير من طرف الدولة الجزائرية بالمؤسسات المالية بشتى أنواعها والعمل على تطويرها بشكل سريع.

4. أهداف الدراسة:

تتضمن أهداف الدراسة عدة جوانب تهدف إلى فهم وتحليل تأثير التكنولوجيا الرقمية على العلاقة بين المؤسسات المالية في السياق الجزائري، وفيما يلي بعض الأهداف المحتملة التي يمكن تضمينها في الدراسة :

- إيجاد مفهوم شامل للرقمنة من خلال الدراسات المختلفة؛

-تسليط الضوء على فعالية الرقمنة في تطوير الخدمات على مستوى جميع المجالات؛

- تحديد التحديات والمخاطر المترتبة على تطبيق التكنولوجيا الرقمية بين المؤسسات المالية في الجزائر، مثل التهديدات الأمنية والقضايا المتعلقة بحماية البيانات الشخصية؛

- تقييم التجربة الجزائرية من خلال التحول الرقمي، على مستوى المؤسسات المالية .

5. أسباب اختيار الموضوع:

إن الدوافع والأسباب التي أدت بنا إلى القيام بهذه الدراسة هي من جهة أسباب موضوعية تتمثل في أهمية الرقمنة في القطاع المالي حيث تشهد العديد من المؤسسات المالية حول العالم تحولًا رقميًا متسارعًا، وهو يعتبر تطورًا حاسمًا في تحسين كفاءة وفعالية العمليات المالية، لذلك يكمن الاهتمام بدراسة أثر الرقمنة على التعاملات بين المؤسسات المالية في الجزائر في أهميتها وتأثيرها على الاقتصاد المحلي، وأيضا الحاجة إلى التحليل الموضوعي حيث يتطلب فهم تأثير الرقمنة على التعاملات بين المؤسسات المالية تحليلًا موضوعيًا للتحولات والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات حيث يساعد التحليل الموضوعي في تقييم الفوائد والمخاطر المرتبطة بالرقمنة وفهم كيفية تحقيق التوازن بينهما، ومن جهة أخرى أسباب ذاتية تتمثل في الاهتمام الشخصي بالرقمنة والدور الذي تلعبه في كل الميادين، إضافة إلى تقييم النتائج على أرض الواقع.

6. حدود الدراسة:

اقتصرت حدود هذه الدراسة على حدود مكانية حيث كان بحثنا حول أثر الرقمنة على التعاملات بين المؤسسات المالية في الجزائر بصفة عامة واخترنا البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، وحدود زمنية حيث كانت الفترة الزمنية للقيام بهذه الدراسة خمسة أشهر من15جانفي 2023 إلى 15ماي 2023.

7. منهج الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع بالنشأة والتعاريف والمميزات والمنهج التجريبي فيما يخص تحليل جداول التقارير المقدمة في فترة التربص من طرف البنك الوطني الجزائري، أما بالنسبة للعينة ومجتمع البحث، استنادا لطبيعة دراسة البحث والأهداف المحددة فإن المجتمع هو المؤسسات المالية في الجزائر والعينة مؤسسة البنك الوطني الجزائري.

8. الدراسات السابقة:

في موضوع الرقمنة هناك عدد من الدراسات السابقة والبحوث المنشورة، التي أغلبها كانت تركز على الجانب النظري للرقمنة باعتبارها التكنولوجيا الحديثة، باعتبارها أحد نواتج التطور التكنولوجي، والتي نذكرها فيما يلي:

1-نجد في كتاب بعنوان الرقمنة وتقنياتها في المكتبة العربية، للدكتورة نجلاء أحمد يس، وهي دراسة تهدف

لتحديد مفهوم اصطلاحي موحد للرقمنة، واستكشاف المراحل الإجرائية المختلفة التي تمر بها عملية الرقمنة والتعرف على التكنولوجيات الراهنة المستخدمة في عملية الرقمنة وكذلك حصر وتقييم وتحليل التجارب العربية المبذولة لرقمنة مصادر المعلومات، وقد استفادت الدراسة من الجوانب النظرية للرقمنة، من حيث المفاهيم والإجراءات والخطوات المتعلقة بالرقمنة إلا أن هذه الدراسة لم تشير إلى علاقة الرقمنة بجودة الخدمة.

2 –في رسالة لنيل شهادة الماجستير، بعنوان" المكتبة الرقمية في الجزائر "للباحثة مهري سهيلة حيث تناولت الجوانب النظرية للرقمنة من حيث المفاهيم وأشكال الرقمنة ومتطلباتها، إلا أن هذه الدراسة ركزت على تطبيق الرقمنة في مجال المكتبات، وقد إستفاد الباحثين من هذه الدراسة من حيث الجوانب النظرية للرقمنة، إلا أنها لم تشر إلى دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة.

3–مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسة عامة وإدارة محلية، من إعداد الطالبين لمقدم عبد الغني ومدلل عبد الفتاح، بعنوان الرقمنة كمدخل لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، قطاع العدالة نموذجا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، للسنة الجامعية 2017–2016.

وقد جاءت هذه الدراسة لمعالجة العناصر التي لم تتطرق لها الدراسات السابقة، فأغلبها تقريبا ركزت على الجانب النظري للرقمنة وبعضها ركز على تحسين الخدمة العمومية.

4–مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص إدارة الجماعات المحلية، من إعداد الطالب بن يوسف مصطفى بعنوان دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية بالجزائر –20132017، دراسة حالة بلدية المخاطرية، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، للسنة الجامعية 2018–2017

9. صعوبات الدراسة:

أمر طبيعي وجود صعوبات لدى كل باحث في دراسته، كغيرنا من الباحثين أبرز الصعوبات التي واجهتنا هي صعوبة إستلام التقارير والمعلومات المطلوبة من البنك الوطني الجزائري؛ وضيق الوقت بالنسبة لنا كعمال.

10. هيكلة الدراسات:

للإجابة على الأسئلة المطروحة والأهداف المرجوة من هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث لفصلين:

الفصل الأول بعنوان الرقمنة والمؤسسات المالية، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى المؤسسة المالية ويشمل مفهوم المؤسسة المالية وأهدافها والتقسيمات الرئيسية لها وأنواعها ثم إلى المؤسسات المالية في الجزائر، وفي المبحث الثاني سنتناول ماهية الرقمنة حيث يشمل مفاهيم ونشأة الرقمنة، أنواع الرقمنة وأهدافها، ثم إلى الأسباب والفوائد، أما المبحث الثالث المؤسسات المالية في ظل الرقمنة، سيتم فيه التطرق إلى متطلبات تثبيت الرقمنة على المؤسسات المالية في الجزائر وعوامل نجاح الرقمنة في المؤسسات المالية ثم معوقات تطبيقها على هذه المؤسسات.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان واقع البنية الرقمية بين مؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA والمؤسسات المالية، حيث سيتحدث المبحث الأول عن البنك الوطني الجزائري كلمحة حيث سنتطرق فيه إلى نشأة البنك الوطني الجزائري ومميزاته وخدماته و الهيكل التنظيمي له، وفي المبحث الثاني سيأتي بعنوان البطاقات البنكية وأنظمة التسوية الإلكترونية ا حيث سنسلط الضوء فيه على البطاقة البنكيةCIB ، ونظام المقاصة الإلكترونيةATCI ، ونظام نظام التسوية الفورية الإجماليةARTS ، ثم نختم بالمبحث الثالث الذي سيتكلم على أنظمة التبادل والربط والتحويل الإلكتروني المستخدمة بين البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى حيث سيتناول نظام التبادل الإلكترونيEDI ، ونظام التحويلات المالية الإلكترونيةEFT ، و أخيرا نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك.SWIFT

الفصل الأول

تمهيد:

تشهد المؤسسات المالية إنتقالات جذرية بفضل التأثير التكنولوجي على جل الوظائف و الخدمات الإدارية التي تنقل من مرحلة النظم الكلاسيكية التقليدية إلى مرحلة النظم الحديثة الرقمية، ولا يكون ذلك إلا بما يسمى بالرقمنة التي ظهرت بمنتصف القرن العشرين التي كانت في بداية الأمر محصورة على قطاعات معينة، لتتسع تدريجيا إلى جميع المجالات و القطاعات، و أصبحت نقطة تحول نتيجة التطورات الكبيرة للمؤسسات المالية على مستوى خدماتها بشتى الأنواع، و تلقاء ما أحدثته هذه النقطة في محيط هاته المؤسسات من تطورات متسارعة في مجال التقنيات الحديثة ، لابد من المؤسسات المالية التماشي معها و مواكبتها إحتسابا للصعوبات المتوقعة و لكي تستخدمها في معاملتها الداخلية و الخارجية، و تبقى الرقمنة الوسيلة الأكثر أهمية لنقلها من مؤسسات مالية نامية إلى مؤسسات مالية أكثر تطورا، فعلى هذا الصدد سنتطرق في هذا الفصل إلى التفاصيل التي توضح الرؤيا على هذه المتغيرات، و يتم ذلك في مايلي:

- **المبحث الأول:** المؤسسة المالية؛
- **المبحث الثاني:** ماهية الرقمنة؛
- **المبحث الثالث:** المؤسسة المالية في ظل الرقمنة.

المبحث الأول: المؤسسات المالية

تلعب المؤسسات المالية دورا هاما في اقتصاديات الدول. تسعى من خلال وجودها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العامة، من خلال المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد والخاصة بتحقيق الأرباح والرفع من مستوى المنافسة وذلك من خلال تقديم مختلف الخدمات أو المزج بين عدة خدمات من تقديم قروض ووساطة مالية وغيرها من الخدمات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة المالية وأهدافها

المؤسسة المالية جزءا من النظام المالي الذي يخدم المجتمع من خلال تقديم الخدمات المالية التي يحتاج لها لممارسة نشاطاته اليومية وتنمية إقتصادياته. وما النظام المالي إلا شبكة من المؤسسات المالية والوسطاء الماليين ورجال الأعمال والأفراد. ففي هذا المطلب سنقوم بتقديم بعض مفاهيم المؤسسة المالية وأهدافها.

أولا- مفهوم المؤسسة المالية

لقد تعددت تعاريف المؤسسات المالية واختلفت حسب وجهات النظر إلى المؤسسات المالية حيث نذكر منها:

1- التعريف الأول:

تعد المؤسسة المالية منظمة أعمال كبقية منظمات الأعمال الأخرى التجارية والصناعية إلا أنها تختلف عنها في كون أصولها أصول مالية مثل القروض والأوراق المالية بدلا من المباني والآلات والمواد الخام التي تمثل أصول الشركات الصناعية كما إن خصومها أيضا خصوم مالية مثل الودائع والمدخرات بأنواعها المختلفة.

إن كلمة المؤسسة المالية متأتية من مفهومين منفصلين هما المؤسسة و التي تعرف على أنها ((كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من اجل الإنتاج أو تبادل السلع و الخدمات مع أقرانه أو القيام بكلا العمليتين لغرض تحقيق نتيجة معينة ضمن شروط اقتصادية تختلف زمانيا و مكانيا))، وقد عرفها آخرون على أنها ((مجموعة من الموارد البشرية و المادية والمالية التي تعمل وفق تركيب معين بشكل متكامل و مهيكل من اجل أداء وظائف مناطة بها تحقيق أهدافها))[1].

ولكن الجزء الثاني من الكلمة ((مالية)) يشير إلى جميع الأعمال المالية من الخدمات والمميزات والإختصاص والتوجه لذلك عند اخذ المؤسسات المالية من الجانب المالي نلاحظ تغيير المفهوم نحو التوجه الى القطاع المالي

[1] الدكتور علاء فرحان طالب، **إدارة المؤسسة المالية (مدخل فكري معاصر)**، دار الأيام لنشر والتوزيع، الطبعة العربية2013، ص20.

ليعطي تعريف أخر وهو المؤسسات التي تعمل على جمع الأموال وإعادة وضعها بهيئة أصول مالية مثل الأسهم والسندات فضلا على الأصول الملموسة

أما القاموس الخاص بالأعمال فقد عرفها على أنها المؤسسات التي تعبئ الأموال العامة من أجل وضعها بصورة موجودات متداولة (أصول مالية) من أسهم وسندات مقابل دفع فوائد لحملتها وتقسم إلى مؤسسات ودائعية أي تعمل بودائع الأفراد ومؤسسات غير ودائعية (خدمات صرفة).

بينما نلاحظ تعريف مؤسسة MAP World ((أنها تلك المنظمات التي تزود عملائها بباقة من الخدمات المالية المتنوعة و يتم السيطرة والإشراف عليها من خلال القوانين و التشريعات الحكومية)).

وعرفت بأنها مؤسسة تقوم بجمع الأموال من عامة الناس ووضعها في أصول مالية مثل (الودائع والقروض والسندات بدلا من الممتلكات المادية) .

ومن ذلك نجد ان تعريف المؤسسة المالية غير قابل للحصر بالمعنى الضيق لإختلاف أنواع المؤسسات المالية مع إمكانية ظهور أنواع جديدة منها على المستوى العالمي في الأجل القصير القادم[1].

2- التعريف الثاني:

هي شركات أعمال حيث تتكون أصولها بصفة أساسية من أصول مالية والتزامات ومستحقات لدى الغير من أسهم وسندات وقروض بدلا من الأصل المادية كالمباني والأجهزة والمواد الأولية، كما في منشآت الأعمال فهي تمنح قروض للعملاء أو تشتري وتستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال. وتقدم المؤسسات المالية العديد من الخدمات المالية الأخرى والتي تدرج تحت التامين الوقائي كالتأمين على الحياة وضد السرقات والتامين ضد المخاطر الحريق والمعاشات والتحويلات المالية.[2]

3- التعريف الثالث:

المؤسسات المالية هي الشركات المسؤولة عن تزويد السوق بالمال من خلال تحويله من المستثمرين إلى الشركات على هيئة قروض وودائع، وإستثمارات .

[1]الدكتور علاء فرحان طالب، **نفس المرجع**.

[2]عبد الغفار حنفي، رسمية زكريا قص، **البورصات والمؤسسات**، الدار الجامعية المالية، عمان–الأردن، 2002، ص 13.

المؤسسات المالية هي منظمة وسيطة تقدم الخدمات المالية، وتعالج المعاملات المالية لعملائها[1]

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن: المؤسسات المالية هي عبارة عن مؤسسات وسيطية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، وتتكون أصولها من أموال وأوراق مالية. وخصوم مالية مثل مدخرات بأنواعها، حيث تقوم بمجموعة من الخدمات مثل الإدخار والإستثمار. وتسهيل عمليات المالية وتساهم في عملية سير النظام المالي للدولة مع تحمل مجموعة من المخاطر خلال قيام بعملياتها.

ثانيا- أهداف المؤسسات المالية:

تركز معظم كتابات المؤسسات المالية على أن هدف الربحية أو تعظيم ثروة الملاك هو الهدف الذي يجب ان يسعى مدير هذه المؤسسة إلى تحقيقه. فيقع على إدارة هذه المؤسسات الحصول على المدخرات بأقل تكلفة ممكنة ' وإستخدام الأموال سواء في حالة القروض أو الإستثمار بطريقة تحقق أعلى عائد ممكن ' أي تدنية تكلفة الموارد وتعظيم عائد الإستخدامات وإن كان هناك تدخل بين العائد والتكلفة

ولتحقيق هذا الهدف فلابد من الإهتمام بالعديد من مجالات إتخاذ القرارات مثل إدارة الأصول والخصوم ' والرقابة على المصروفات ' وكذلك ما يلي:

1- إدارة الأصول و الخصوم : تركز الإدارة هنا على زيادة الفرق بين التكلفة المدفوعة و المدخرين او المودعين ' وبين العائد المتحقق من القروض او الإستثمار. هذا الفرق يسمى عائد هامش صافي الربح ' او هامش صافي الفائدة ' فكل مؤسسة مالية تحاول أن تقدم اقل عائد للمقترضين لكن المنافسة مع المؤسسات المالية الأخرى تحد من قدرتها على ذلك . و بالتالي تكون مهمة الإدارة هي الحفاظ على هامش موجب بين العائد و التكلفة ' حتى تظل في السوق و أمام الإدارة العديد من الفرص لزيادة هذا الهامش 'فمثلا تطور تكنولوجي ' و زيادة حجم التنظيم و تحسين كفاءة العمليات الداخلية ' يمكن إن يساعد على تقليل تكاليف . و قد يكون هناك مصادر جديدة للإرادات ' مثل تطوير الخدمات أو دخول أسواق جديدة أو تقديم خدمات جديدة .

وإدارة الأصول والخصوم تتطلب الأخذ في الاعتبار درجة المخاطرة التي يمكن التعرض لها مثل مخاطرة السيولة ومخاطرة الإفلاس.

أ- مخاطرة السيولة تعني عدم تواجد النقدية أو الأموال السائلة عند الطلب أو عند الحاجة إليها.

[1] سيد عبد النبي محمد، **إعادة إبتكار المؤسسات للوصول للتميز**، دار الكتب المصرية الطبعة 2019، جمهورية مصر العربية 2019، ص ص 60-64.

ب- مخاطرة الإفلاس وتعني عدم القدرة على تغطية الديون في الأجل الطويل إذا كانت القيمة السوقية للأصول أقل من القيمة السوقية للخصوم لأن ذلك يعني القدرة على السداد و زيادة خطر السوق و يزداد إحتمال إفلاس المنشئ .

2- إدارة رأس المال: مخاطر الإفلاس تجعل هناك إهتماما متزايدا بإدارة رأس المال والإعتماد على أموال الغير لزيادة العائد الذي يحصلون عليه وهو ما يسمى بالمتاجرة بالملكية أو الرفع المالي وهو ما يعني زيادة مخاطر عدم القدرة على السداد وبالتالي على الإدارة أيضا الموازنة بين العائد المحقق للملاك نتيجة استخدام أموال الغير ودرجة المخاطرة المرتبطة به .

3- الرقابة على المصروفات :تعتبر الرقابة على المصروفات عملا مهما لزيادة الربحية رغم إن المنافسة بين المؤسسات المالية لجذب المدخرات غالبا ما تؤدي إلى زيادة المصروفات نتيجة زيادة المعدلات الفائدة المدفوعة للمدخرين إلا أن هناك طرقا أخرى مثل تقليل العمالة أو المصروفات غير المباشرة وزيادة الإستخدام الآلي والتكنولوجي الحديث قد تساعد على تخفيض المصروفات

4- السياسة التسويقية:والتي تتضمن تسعير الخدمات المالية والتركيز على معرفة رغبات العملاء والأسواق الجديدة والإعلان عن الخدمات المقدمة والعلاقات الإنسانية في التعامل مع العميل والسعر المناسب للخدمة وموقع المؤسسة المالية لتضمن جودة الخدمة[1].

المطلب الثاني: التقسيمات الرئيسية للمؤسسات المالية وأنواعها

وفقا للنشاط الذي تقوم به المؤسسات المالية أو الخدمات التي تقدمها هناك أنواع وتقسيمات عديدة للمؤسسات نتناولها في هذا المطلب .

أولا- التقسيمات الرئيسية للمؤسسات المالية:

إختلف الكتاب في توجههم عند تقسيم المؤسسات المالية بسب إختلاف أغراضهم من وراء المؤلفات والأبحاث لذلك برزت العديد من التقسيمات المتعلقة بتقسيم المؤسسات المالية ومجالات عملها وهي كالأتي:

[1] الدكتور علاء فرحان طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص:25-26.

1- من حيث اعتمادها على الودائع:

أ- مؤسسات ودائعية : و هي المؤسسات المالية التي تعتمد بشكل كبير على ودائعها و من ودائع الأفراد و الشركات الأخرى في عملها سواء الإقراض أو التمويل .

ب- مؤسسات غير ودائعية : وهي المؤسسات التي لا تستخدم الودائع في عملها و إنما تعتمد على الخبرات الذاتية و رؤوس أموالها المساهم بها من حملت أسهمها و منها شركات الاستثمارات المالية و شركات دراسة الجدوى الاقتصادية

2- من حيث الناحية أو الصفة المصرفية:

يأتي هذا التقسيم بعد اعتبار المصارف التجارية النوع الأبرز في المؤسسات المالية الأقدم والأكثر شيوعا مما دفع إلى تميزه عن باقي المؤسسات والتي صنفت على أساس:

أ- المؤسسات المصرفية: وهي تلك المؤسسات المالية التي حصلت على ترخيص العمل المصرفي فيما يتعلق بقبول الودائع و إعادة توظيفها وفق صيغة قانونية مصرفية [1].

ب- المؤسسات الغير مصرفية : هي المؤسسات التي تتشابه عمل المصرف لكنها لم تحصل على تفويض العمل المصرفي لأنها تعمل بجزء وظيفة واحدة من الوظائف المصارف و من ثم لا يصح القول عنها أنها مصرفية و لكن يكتفي بان تكون مؤسسات مالية فقط مثالها مؤسسات الرهن العقاري و مكاتب الاستشارات المالية .

3- من حيث نطاق عملها:

هنا تقسم المؤسسات المالية إلى:

أ- مؤسسات مالية ذات صفة شاملة: أي أنها تقوم بأعمالها وفق مدى واسع من الخدمات والمنشات المالية المنتشرة بشكل كبير و من أمثالها المصارف التجارية .

ب- مؤسسات مالية متخصصة :و هي المؤسسات المالية التي تختص في مجال معين دون آخر مع التركيز على المجال بعمق و دقة بسبب طبيعة البيئة المالية التي تعمل بها و تحاول ان تحقق ميزة تنافسية في مجال إختصاصها مثل بنوك الإستثمار المتخصصة في تسويق الأوراق المالية للجهات التي تصدر لأول مرة وإتحادات الإئتمان .

4- من حيث عبورها الحدود:

[1] فرحان طالب، **مرجع سابق**، ص:21.

وتقسم إلى:

أ- مؤسسات دولية: وهي المؤسسات التي خلقتها المعاهدات و الإتفاقيات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وغيرها.

ب- مؤسسات محلية وإقليمية: وهي المؤسسات التي تعمل ضمن البيئة المالية المحلية وفق التشريعات التي تشرعها الحكومة في كل بلد[1].

ثانيا- أنواع المؤسسات المالية

يمكن تقسيم أنواع المؤسسات المالية بصورة عامة إلى ثمان أنواع تندرج تحت عنوان رئيسي هو (مؤسسات ودائعية وغير ودائعية) .

1- المؤسسات الودائعية:

تمثل المؤسسات المالية التي يكون أساس عملها قبول الودائع بصفة ودائع وليس تمويل ومنها:

أ- البنوك التجارية: إن البنوك التجارية مؤسسات تعتمد على الودائع التي تقوم بسحبها من خلال وحدات الفائض بواسطة تشكيلة من الحسابات المصرفية لتعيد إقراضها بصورة مباشرة (قروض) او غير مباشرة (شراء أوراق مديونية) و أنها تقدم خدماتها للقطاع الخاص و العام فضلا عن ان الصفة المميزة لها هي ان العمل في المدى القصير الأجل و منها بنك J.P.MORGAN و CITIGAROUP.

ب- مؤسسات الادخار: يمكن تقسيمها إلى:

- مؤسسات التوفير.
- بنوك الإدخار.
- إتحادات الإقراض والإدخار.[2]
- إتحادات الإئتمان: هي مؤسسات مالية صغيرة الحجم بسبب صغر حجم ودائعها و حجم أنشطتها و تمتاز بأنها :

✓ غير هادفة للربح .

✓ تتعامل بشكل كبير مع الأعضاء المكونين لها .

[1] علاء فرحان طالب، **مرجع سابق**، ص:21- 22.

[2] علاء فرحان طالب، **مرجع سابق**.

✓ تعد أصغر المؤسسات الودائعية لصغر رأس مالها.

2- المؤسسات غير الودائعية:

هي المؤسسات التي لا تحصل على الأموال بصورة وديعة رسمية وإنما بصورة مؤقتة وأغلبها شركات و مؤسسات الوساطة المالية و الإستشارة المالية و من هذه الشركات:

أ- شركات التمويل: و هي مؤسسات مالية تقوم بتمويل المشروعات برأس مالها الخاص و الذي يتكون من تصدير أوراق مالية (أسهم الشركة) إذ تعيد تشكيله لتمنحه للإستثمار و هذه المؤسسات المالية تمتاز بأنها مساهمة و أنها غالبا ما تكون مملوكة لجهات متعددة الجنسية مثل

,Amercan Express,(General Ford – Electric)

ب- صناديق الإستثمار: و هي مؤسسات مالية تمتاز بسحب الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز خلال سحب أموال وحدات الفائض بواسطة بيع الأوراق المالية الخاصة بها لتلك الوحدات و سحب السيولة الناتجة من اجل وضعها بصيغة إستثمارات غالبا ما تكون أوراقا مالية و بشكل إستثمار محفظي ، إذ يمكنها ان تستشعر في السوق الثانوية و توفر إمكانية مشاركة صغار المدخرين . و تقع هذه المؤسسات في نوعين :

- وحدات مغلقة: أي أنها تستثمر بعدد محدود من الأوراق المالية .
- وحدات مفتوحة: أي أنها تستثمر في وحدات وأوراق مالية غير محدودة .

ج- شركات الأوراق المالية إذ تقوم هذه الوحدات بعدة أدوار:

- تلعب دور الوساطة المالية من خلال خبرتها في الميدان المالي إذ تحصل على الفرق (spread)كعائد بالإضافة إلى أجور الوساطة (fees)
- تقدم خدمة إصدار الأوراق المالية مثل بنوك الاستثمار إذ تساعد الجهات التي بحاجة إلى تحقيق حاجاتها التمويلية من خلال إصدار الأوراق المالية
- تلعب دور التاجر او التعامل بنوع معين من الأوراق المالية إذ أن هذه المؤسسات تقوم بالاحتفاظ بنوع معين من الأوراق المالية بشكل مخزون وتكون بذلك مرة مشترية ومرة بائعة فهي هنا تلعب دور التاجر
- تقديم النصح والإرشاد في مجال الأعمال المالية لا سيما لعملاتها ومثل هذه الشركات mary lynch golmen morgan stanly

د- شركات التأمين: هي شركات مالية تقوم بعملية الحصول على الأموال من خلال الحصول على أقساط التأمين المختلفة (التأمين على الحياة و الصحة و الممتلكات) و تجميعها و إستثمارها في أوراق مالية مختلفة الآجال على أن تقوم بتغطية الخسائر التي تصيب المؤمن عليها.

و- صناديق التقاعد: تعرض العديد من الشركات الخاصة و العامة على العاملين فيها خطط تقاعدية إذ يقوم هؤلاء بإيداع أموالهم في صناديق التقاعد لكي يستثمر في أصول مالية طويلة الأجل و يمكن بعد ان ينتهي عمر الموظف الوظيفي أن يسحب رصيده من الصندوق

ن- بيوت التصفية clearing house: وتسمى أيضا دار المقاصة حيث تقوم بعملية إجراء التسويات على العلاقات المالية بين المؤسسات المالية من حيث الإلتزامات و المطلوبات و الشروط و تحصل على أجور مقابل ذلك[1].

المطلب الثالث: المؤسسات المالية في الجزائر وشروط إنشاءها

لقد شهدت الجزائر إصلاحات كثيرة في القطاع المصرفي وتعددت منذ الإستقلال، حيث تميزت بإنشاء مؤسسات المالية الكبرى تمحورت في إعادة وتوضيح السياسة النقدية وتسير المال العام .

أولا- المؤسسات المالية في الجزائر:

المؤسسات المالية فهي بعدد تسعة (9) و هي شركة إعادة التمويل الرهني، الشركة المالية للاستثمار و المساهمة و التوظيف (سوفيناس شركة ذات أسهم)، الشركة العربية للإيجار المالي، المغاربية للإيجار المالي الجزائر، سيتيلام الجزائر، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الشركة الوطنية للإيجار المالي، شركة إيجار ليزينغ الجزائر و شركة مؤسسة الجزائر إيجار[2] وسنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي:

1- شركة إعادة التمويل الرهني: تأسست شركة إعادة التمويل في 27 نوفمبر 1997، كمؤسسة مالية ذات طابع إقتصادي عمومي. لقد تم تزويد هذه الشركة ذات الأسهم برأس مال إجتماعي إبتدائي بقيمة 3.290.000.000 دج، رفع إلى 4.165.000.000 دج في عام 2003، رأس مالها الحالي محرر كليا ومكتتب و مكون من 833 سهم بقيمة 5.000.000دج.[3]

2- الشركة المالية للاستثمارات والمشاركة والتوظيف: هي مؤسسة مالية عامة وافق عليها بنك الجزائر في 9 يناير 2001. ويبلغ رأسمالها 10،000،000،000 دينار جزائري .تم إنشاء SOFINANCE بمبادرة من المجلس

[1] علاء فرحان طالب، **مرجع سابق**، ص24.

[2] وكالة الأنباء الجزائية،مالية،فيفري2018 تم الإطلاع عليه بتاريخ2023/03/20بتوقيت22:00http://www.asp.dz.ar.economie/53070-20-9

[3] تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/03/20 بتوقيت 22:15 http://sofinance.dz/presentation

الوطني لمشاركات الدولة (CNPE) مع المهام الرئيسية لدعم تحديث أداة الإنتاج الوطنية وتطوير منتجات مالية جديدة .يشمل غرضها المؤسسي جميع الأعمال التي طورها البنك العالمي، باستثناء ودائع العملاء وإدارة وسائل الدفع.[1]

3- الشركة الوطنية للإيجار المالي:هي أول مؤسسة مالية عمومية متخصصة في الإيجار تم إنشاؤها في جويلية 2010، برأس مال قدره 6.5 مليار دينار جزائري، بناءً على توجيهات من السلطات العمومية لتنويع أدوات التمويل[2].

تساهم الشركة الوطنية للإيجار المالي بشكل فعال في تطوير قطاع الشركات وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة في الجزائر، وهي ناشئة عن بنكين عموميين:

-بنك التنمية المحلية .

-البنك الوطني الجزائري.

تختص الشركة الوطنية للإيجار المالي في الإيجار المالي، فهي تضع تحت تصرف المستأجر أملاك منقولة أو عقارية لفترة محددة وذلك مقابل إيجار مستحق الدفع. في عام 2011، بدأت الشركة الوطنية للإيجار المالي نشاطها من خلال تمويل التأجير المالي للأملاك المنقولة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري والخدمات والتجارة والصحة والصناعة والنقل

قامت الشركة الوطنية للإيجار المالي في سنة 2015 بتوسعة نشاطها ليشمل التأجير المالي للأملاك العقارية الموجهة للاستخدام التجاري في نفس قطاعات النشاط. وتتواجد الشركة الوطنية للإيجار المالي في جميع أنحاء البلاد من خلال نقاط البيع لدينا على مستوى وكالات البنك الوطني الجزائري وبنك التنمية المحلية[3]

4- المغاربية للإيجار المالي الجزائر: هي مؤسسة مالية متخصصة في التأجير التمويلي، تأسست عام 2006 بالشكل القانوني لشركة مساهمة برأس مال قدره 5 مليار دينار جزائري[4].

---

[1]الموقع السابق، تم الإطلاع عليه بنفس التاريخ بتوقيت 22:30.

[2]https://snl.dz/ar/accueil تم الإطلاع عليه بنفس التاريخ السابق بتوقيت 22:45

[3]https://snl.dz/ar/accueil تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/03/21 بتوقيت 15:30

[4]https://www.maghrbleasingalgerie.com تم الإطلاع عليه في نفس التاريخ بتوقيت 15:45

5- سيتيلام الجزائر: بدأت نشاطها الإئتماني للأفراد في فبراير 2006. في سوق متطلب للغاية، تقدم حلول تمويل متعددة، مباشرة في نقاط البيع .وشهد نشاطه تباطؤًا حقيقيًا مع تعليق جميع القروض الإستهلاكية، بما في ذلك قروض السيار[1]ات.

6- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: هي مؤسسة ولدت في بداية القرن .كانت محكومة حتى عام 1972 بأحكام قانون 1901 الخاص بالنقابات المهنية ذات الطابع غير التجاري وغير الربحي .وهي نتيجة إعادة توحيد الصناديق الثلاثة العاملة منذ عام 1972، وهي :صندوق إعادة التأمين المركزي للتعاضدات الزراعية .(CCRMA) الصندوق المركزي للمشتركين الاجتماعيين الزراعيين .(CCMSA) صندوق المعاشات الزراعية المشترك .(CMAR)تم تنظيم التبادل الزراعي في صندوق وطني وصندوق إقليمي، بموجب المرسوم 72-64 تاريخ 1972/12/02، وكان هدفها حماية الممتلكات والأشخاص في العالم الريفي والأنشطة المتعلقة بالزراعة. التقاعد والضمان الاجتماعي الزراعي .(بموجب القانون الذي أنشأ نظامًا موحدًا للضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية، تم نقل التأمين الشخصي وإدارة المعاشات التقاعدية إلى اللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية في عام 1995 .اليوم ، بعد نقل إدارة التأمين الاجتماعي في عام 1995 إلى المخطط العام CNAS، CNR، ...إلخ، ظل التأمين الزراعي، الذي كان في الأصل من إنشاء أول صناديق مشتركة زراعية في عام 1903 ، هو النشاط الرئيسي لالتبادلية الزراعية[2].

7- شركة إيجار ليزينغ الجزائر (ILA) SPA: هي مؤسسة مالية للتأجير ، برأس مال قدره 6،500،000،000 دينار جزائري أنشأها بنك إكستيريور دالجيري(BEA) [3]

8- الشركة العربية للإيجار المالي:

برأس مال قدره 6،500،003،664.00 دينار جزائري هي أول شركة تأجير تم (ALC) الشركة العربية للإجارة والغرض منه هو المشاركة في حركة التنمية للوكلاء الاقتصاديين الجزائريين من خلال .تأسيسها في الجزائر تزويدهم بأدوات تمويل بسيطة جديدة تتكيف مع متطلباتهم[4].

[1] https://www.bnpparibs.dz/nous.connaitre/activites-et-filiales/otelem.algerie تم الإطلاع عليه بنفس التاريخ والتوقيت

[2] https://www.cnma.dz/presentation-2 تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/03/22 بتوقيت 13:30

[3] https://www.ijarleasingalgerie.dz تم الإطلاع عليه بنفس التاريخ بتوقيت 13:45

[4] https://arableasing.dz.com تم الإطلاع عليه بنفس التاريخ بتوقيت 14:00

9- شركة ايجار الجزائر: هي مؤسسة مالية معتمدة من طرف بنك الجزائر، تأسست في 2012-04-05 بالجزائر و يقدر رأسمالها بـ :6.500.000.000 دج يتمثل نشاطها في الإيجار المالي.Leasing يسرها مجلس إدارة مكون من 07 أعضاء[1].

ثانيا- شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر:

وضع المشرع الجزائري شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية، من خلال النظام رقم 02/06 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 24 سبتمبر 2006، الذي حدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية أو إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية في الجزائر.

1- الترخيص:

يعتبر الحصول على ترخيص مجلس النقد والقرض إجراء أولي إلزامي لأجل إنشاء بنك. أو مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري، مع مراعاة أحكام المادة 80 من قانون النقد والقرض. " يوجه طلب الترخيص بإنشاء البنك والمؤسسة المالية أو فرع بالبنك والمؤسسة المالية إلى رئيس مجلس النقد والقرض. يجب أن يتضمن ملف طلب الترخيص المقدم من طرف الطالبين على وجه الخصوص العناصر والمعطيات المتعلقة، ببرنامج النشاط وإستراتيجية تنمية الشبكة والوسائل المادية والمالية المسخرة لذلك، بالإضافة إلى قائمة المسيرين الرئيسيين والقوانين الأساسية للبنك أو المؤسسة المالية والتنظيم الداخلي مع الإشارة إلى عدد الموظفين وكذا الصلاحيات المخولة لكل مصلحة"[2].

أ- شروط الترخيص:

يشترط الحصول على الترخيص بإنشاء البنك أو المؤسسة المالية أن تتوفر الشروط والإجراءات المنصوص عليها في التنظيم رقم 02/06 والمتمثلة في:

- شرط توفر الإمكانيات التقنية والمالية المستعملة، توفر المؤسسة المالية على وسائل الإتصال ونقل المعلومات؛

[1] https://www.asicom.dz//index.php/ar/edi-spa تم الإطلاع عليه بنفس التاريخ بتوقيت 14:30

[2] – مبروك حسين ،**المدونة البنكية الجزائرية**، طبعة الثانية، دار هومة، الجزائر،2006، ص 110.

- ممارسة مجموعة محددة من العمليات المصرفية ، وتتمثل في تحديد نوعية القروض والودائع وطرق تسيير الأموال؛

- شرط رأس المال الأدنى المطلوب ،حيث ألزمت المادة 02 من هذا النظام البنوك والمؤسسات المالية، المؤسسة في شكل شركة مساهمة الخاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسها، رأس مال محررا كليا ونقدا يساوي على الأقل:

  - ✓ ملياري وخمسمائة مليون دينار (2.500.000.000 دج) بالنسبة للبنوك المحددة في المادة 70 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.
  - ✓ خمسة مائة مليون دينار (500.000.000 دج) بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة 71 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض.؛

- الشروط المتعلقة بالمساهمين أو المؤسسين أو مالكي الحصص؛

- الشروط المتعلقة بالمسيرين؛

- إستفاء الشكل القانوني للبنك أو المؤسسة المالية[1].

2- الإعتماد:

يعد الحصول على الترخيص بتأسيس البنك أو المؤسسة المالية، أو إقامة فرع لبنك أجنبي في الجزائر غير كافي للبدء في ممارسة النشاط البنكي والمالي، فقد إشترط المشرع بعد الحصول على الترخيص طلب الاعتماد كبنك أو مؤسسة مالية حسب الحالة بعد إستفاء جميع الشروط المحددة في الأمر 11/03 الصادر في26 أوت 2003 وجميع الأنظمة المتخذة لتطبيقه.

حدد النظام رقم 02/06 في المادة الثامنة منه، الإجراءات المتبعة للحصول على الإعتماد، حيث أنه وبعد الحصول على الترخيص، يجب على البنك أو المؤسسة المالية تقديم طلب الاعتماد إلى محافظ بنك الجزائر مرفقا بالمستندات

[1] محمد طاهر سعيود، الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك في التشريع الجزائري، مجلة القانون والأعمال،2017/11/29، http://www.droitentreprise

والمعلومات المطالب بها، وفقا للمادة الثانية من التعليمة رقم 04/2000 الصادرة عن محافظ بنك الجزائر في أجل أقصاه اثنا عشر شهرا ابتداء من تاريخ تبليغ الترخيص.

يترتب على منح البنك أو المؤسسة المالية الاعتماد ونشره في الجريدة الرسمية وتسجيله في قائمة البنوك والمؤسسات المالية، تمتع البنك أو المؤسسة المالية بحق ممارسة الأعمال المصرفية المنصوص عليها في المواد 66، 67، 68، 69 من الأمر 03/ 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 لمعدل والمتمم في كامل التراب الوطني، لكن يخضع فتح شبابيك تابعة له أو فروع لصدور ترخيص من بنك الجزائر.[1]

[1] مبروك حسين، **كتاب المدونة النقدية**،ا لطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2004، ص ص 102-78 .

المبحث الثاني: ماهية الرقمنة

تعمل الرقمنة على فرض هيمنتها في التعامل على جميع القطاعات والمستويات بواسطة تقنيات وبرمجيات متطورة ومختلف المعدات التكنولوجيا المتوفرة رغم التباعد الجغرافي وحتى التفاوت الزمني، لذلك سيتم في مايلي التعرض إلى أهم الأساسيات والمفاهيم.

المطلب الأول: مفاهيم ونشأة الرقمنة

تعتمد الكثير من المؤسسات على تقنية الرقمنة حيث بفضلها إستحدثت طرق جديدة لحفظ المعلومات وتحويل الأرصدة إلى شكل رقمي، سنتناول في المطلب التالي تلك التقنية بالنشأة والمفاهيم.

أولا- تعريف الرقمنة:

تم تعريف الرقمنة على أنها :"العملية التي يتم بمقتضاها تحويل البيانات إلى شكل رقمي لمعالجتها بواسطة الحاسب، و عادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع أو الصور إلى إشارات ثنائية بإستخدام أجهزة المسح الضوئي يمكن عرضها على شاشة الحاسوب و تجدر الإشارة على أن الرقمنة ليست مقصورة على الوثائق الورقية و مصادر المعلومات المطبوعة فقط، و إنما تعدت ذلك إلى التسجيلات الصوتية و الميكروفيلم و الميكروفيش ،حيث أن الأصوات سواء كانت كلاما او قطعا موسيقية يمكن رقمنتها بواسطة برامج متخصصة تثبت على الحاسوب"[1].

و عرف تيلور (Taylor) الرقمنة بأنها :"تمثل الفرق بين البتات"Bits" وهي كل ما ليس له لون أو حجم أو وزن و يستطيع السفر في سرعة الضوء، و يعد أصغر عنصر في الحمض النووي للمعلومات، يعبر عنه بسلاسل من الصفر و الواحد و الذرات"Atoms" التي تشكل بطبيعة الحال المادة الصلبة مثل الورق و الحبر اللذان يوضعان معا لإعطاء المعنى و القيمة لهذه المادة ، أي ان الرقمنة من الناحية العملية هي نظام إلكتروني يمكن بعض الأجهزة من إلتقاط الصور للمواد المطبوعة و إتاحتها بلغة مشفرة و من ثم تخزينها و نقلها و إسترجاعها و نسخها وحتى تغييرها"[2].

[1] منير حمزة، **المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني للوثائق**، دار الألمعية لنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص73.

[2] نجلاء أحمد ياسين، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، دار العربي لنشر والتوزيع، مصر 2013، ص 17.

وفي تعريف آخر تعتبر " الرقمنة او التحويل الرقمي digitization هي عملية تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الإلكتروني، وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور (سواء كانت صور فوتوغرافية أو خرائط) إلى إشارات ثنائية Signals binary بإستخدام نوع ما من أجهزة المسح الضوئي scanning التي تسمح بعرض نتيجة ذلك على شاشة الحاسب"[1].

ومن خلال ما سبق من تعريفات يمكننا صياغة التعريف التالي:

الرقمنة هي نظام إلكتروني يقوم بتحويل الوثائق التقليدية بكل أنواعها، والبيانات والإشارات التناظرية من أشكال تقرأ بواسطة الإنسان، إلا أشكال مرقمة وإشارات ثنائية متاحة بلغة مشفرة، تقرأ بواسطة الأجهزة الإلكترونية عن طريق بعض الأدوات التكنولوجيا والبرامج المثبتة.

ثانيا- نشأة الرقمنة:

منذ منتصف القرن العشرين، بدأت الرقمنة تتغلغل ببطئ في بعض القطاعات ثم إندفعت بقوة مع ظهور شبكة الأنترنت في تسعينات حيث ذكر انه، " يرجع مفهوم الرقمة على تطورات تاريخية عديدة في المرافق و المؤسسات المعلومات، لتسير بعض الأنشطة المعنية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانية منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لإختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الإلكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في الشبكات السجلات وقيادتها في مجال الفهرسة التعاونية وكذلك في الإعارة بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفادها توحيد الفهارس و نصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية و ما تعرف بمجموعة السبع في الجويلية 1994.

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنت بإعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات ليمتد بعدها إلى إجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الإجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي لتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر :دراسة الواقع و تطلبات المستقبل**، مذكرة ماجستر ،جامعة منتوري، قسنطينة 2006،ص81 .

تنتقل بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها إسم ذاكرة ميموريا(mimoria)، بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (واكسفورد تاكست أرشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بتوجه بما يسمى بحفظ الإنتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات نوعية وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية"[1].

المطلب الثاني: أنواع الرقمنة وأهدافها

من الواضح أن ظهور تقنية الرقمنة كانت بسبب دوافع أدت إلى ذلك، وأصبحت أدات بقاء لا يمكن الإستغناء عنها حيث نتج عنها فوائد قيمة وداعمة لذلك سيتم في هذا المطلب التطرق إلى أسباب وفوائد هذه التقنية.

أولا- أنواع الرقمنة:

هنالك طريقتان للرقمنة يمكن توضيحها فيما يلي:

1- طريقة الصورة:

تسمح بإنتاج صور منسوخة لكل صفحة من الوثيقة، كما يمكن أيضا الحصول على نسخة من الوثيقة أي بلغة النظام الثنائي، وطريقة المسح بالصورة تستدعي وصف بيبليوغرافي كامل يتضمن تكشيف منجز بالإعتماد على مكنز يسهل الوصول إلى الوثيقة. ومن إيجابيات هذه الطريقة انها الطريقة الأكثر تحقيقا وهي غير مكلفة، أما سلبياتها فهي تشغل مكانا كبيرا على الحامل وبالتالي التشويش على الملفات الهامة، كما ان هذه الطريقة لا تسمح بالبحث الكامل داخل النص، وبلا تكشيف للكلمات المفتاحية لا نستطيع إستعراض النص.

2- طريقة النص:

إنها الصورة المرقمنة بطريقة الصورة بفروقات بارزة contrastes accentués والتي تعالج بالإستعانة ببرمجية التعرف الضوئي على الحروف ocr هذه الطريقة تسمح لنظام بإسترجاع محتوى الوثيقة، أي إسترجاع صورة على شكل نص. ومن إيجابيات هذه الطريقة أنها تسمح بالبحث في كامل النص، والإبحار في عمق الوثيقة وتسمح بالتنقل السريع داخل الوثيقة والوصول المباشر للمعلومة ولكل المستعملين المحترفين او الظرفين. أما فيما يخص السلبيات هذه الطريقة فتتمثل في التعرف الضوئي على الحروف لا يستطيع التعرف على الحروف الغوطية والرسائل المخطوطة إلا أن الأبحاث متواصلة لتطويره[2].

[1] أحمد الكبيسي، **تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الإفتراضية**، العربية300، العدد29، 2008، ص06.

[2] منير حمزة،**مرجع سابق** ،ص75 .

ثانيا- أهداف الرقمنة:

الرقمنة كأي نظام أو برنامج إلكتروني لها أهداف تسعى لتحقيقها وتتمثل هذه الأهداف في مايلي:

1- الحفظ: حيث أن الوسائط الرقمية أقل عرضة لتلف والضرر، مقارنة بالوسائط الورقية التي تتعرض لعدة أخطار؛

2- التخزين: اما بخصوص التخزين فإن قرص مضغوط يمكنه تخزين آلاف الصفحات، فما بالك بقرص رقمي dvdإذا الرقمنة توفر علينا الكثير من المساحات؛

3- الإقتسام : من خلال الشبكات و خصوصا شبكة الأنترنت سمحت الرقمنة بالإطلاع على نفس الوثيقة من قبل مئات الأشخاص في نفس الوقت ؛

4- سرعة الإسترجاع و سهولة الإستخدام : تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الإسترجاع، حيث انه عندما تحول المواد المكتبية و الوثائقية إلى الشكل الرقمي يمكن للمرء إسترجاعها في ثواني بدلا من عدة دقائق ؛

5- توصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري؛

6- الربح المادي من خلال بيع المنتج الرقمي سواء على أقراص مليزرة أو إتاحته على الشبكة، ولا يقصد بربح هنا الإتجار بقدر ماهو الحصول على عائد مادي يغطي هامشا من التكلفة لضمان إستمرار العمليات[1].

المطلب الثالث: الرقمنة بين الأسباب والفوائد

ظهر أن تقنية الرقمنة لا يمكن تمثيلها إلى بأنواع معينة، وكما لديها أنواع لديها أهداف متنوعة على مستويات مختلفة، لذلك سيتم فيما يلي تسليط الضوء على أنواع هذه التقنية وأهدافها.

أولا- أسباب الرقمنة:

التحول الرقمي أصبح ضرورة يفرضها التطور المتسارع في إستخدام وسائل تكنولوجيات المعلومات لتحسين كفاءة المؤسسات، ومن الأسباب التي دفعت هذه الأخيرة نحو الرقمنة يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

[1]بن علة فتيحة، بلحاج قمر، **الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسات واقع رقمنة الأطروحات و المذكرات**، مذكرة ماستر, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2019 ، ص37 .

1- التكاليف والضغوطات المفروضة على الميزانية: لقد تدهورت أسعار البترول منذ أواخر العام 2014 ولهذا السبب تلجأ غالبية الدول الغنية بالبترول إلى مواجهة التراجع الكبير في حجم إراداتها من خلال تخفيض حجم إنفاقها على الأصول والعمليات الحكومية الفعالة من أهم دوافع التحول الرقمي؛

2- متطلبات العملاء والمواطنين: حققت وسائل التواصل الاجتماعي شعبية كبيرة بين الشعوب العربية و وفرت لهم قناة جديدة للتواصل، و إتاحت بذلك الفرصة أمام الحكومات و المواطنين للتعاون معا و سرعان ما لجأت الحكومات إلى الإستفادة من قناة التواصل هذه لمعرفة آراء المواطنين الذين إعتمدوا بدورهم على هذه القناة للمطالبة بتوفير مستوى أرقى من الخدمات الحكومية، مثل حلول الدفع عبر الأنترنت؛

3- توجيهات الحكومة: تعتمد الحكومات على منهج التخطيط من القمة إلى القاعدة لإتخاذ قرراتها، و هذا ما يساعدها على تسريع وتيرة تنفيذ برامج التحول الرقمي، ولكي تتمكن من توفير الميزانية المطلوبة لتنفيذ برامج التحول الرقمي لابد لها من توفير إثنين من الشروط المهمة هما:

أ- إدراج التحول الرقمي في الخطط: بمعنى يجب أن تتدرج برامج التحول الرقمي ضمن قائمة أولويات الرؤى و الخطط الوطنية.

ب- إتخاذ القرارات السريعة: إن إتخاذ القرارات السريعة يمكن الهيئات الحكومية من تفعيل خطط التحكم الوطني بسرعة و فعالية[1]؛

4- تطور الإتصالات: مرت الإتصالات الإلكترونية بطفرة هائلة جعلت كل ما تحتاج إليه الإدارة الحكومية في متناول اليد بتكلفة بسيطة و جهد أقل، بعد أن كان يحتاج في الماضي إلى إنفاق الكثير من المال و الوقت و الجهد لإرسال المعلومات و تنفيذها؛

5- إزدياد التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به؛

6- التحولات الديموقراطية و ماصاحبها من متغيرات وتوقعات شعبية؛

7- ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة ، صعوبة توفير البيانات على مستوى المؤسسة؛

8- ظهور حركات الإصلاح و التطوير مثل إدارة الجودة الشاملة؛

[1] جميلة سلايمي، د.يوسف بوشي، **التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، ص 254، تيارت، الجزائر،2019.

9- تعاظم دور شبكات المعلومات والذي أدى إلى ترسيخ قيم جديدة مثل الشفافية و المسائلة و المراجعة و المشاركة[1].

ثانيا- فوائد الرقمنة:

توجد للرقمنة العديد من الفوائد كثيرة بنسبة لجودة الخدمات، نذكر أهمها فيمايلي:

1- الفوائد الإقتصادية:

أ- توفير المال و الوقت و الجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، و توفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية؛

ب- مساندة برامج التطوير الإقتصادي، و ذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي و القطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي؛

ج- إتاحة فرصة وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل و صيانة البنية التحتية و أمن المعلومات؛

د- توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهود و إزدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية؛

و- فتح قنوات إستثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية و التجارة الإلكترونية، و ذلك عن طريق إستخدام نفس التطبيقات و التقنيات و التبادل الداخلي للبيانات.

2- الفوائد الإدارية :

أ- تنظيم العمليات الإنتاجية و تحسين الأداء الوظيفي؛

ب- القضاء على البيروقراطية و روتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية ؛

ج- الشفافية في العمل و إلغاء الواسطة و المحسوبية و المجاملة؛

د- إختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة مايتبع في الحكومة التقليدية ، و الإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية و إختصارها؛

[1] صالح لبعير،**أثر التوجه نحوى الرقمنة وفعاليته على الإتصال الداخل المؤسسة**، مذكرة ماستر،جامعة محمد بوضياف،2020 .

و- تنظيم قواعد عمل جديدة و بيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية؛

ن- مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود.

3- الفوائد الإجتماعية :

أ- إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية و مواكبة عصر المعلومات؛

ب- تسهيل و سرعة التواصل الإجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإكتروني؛

ج- تفعيل الأنشطة الإجتماعية المختلفة عن طريق إستخدام التطبيقات الإكترونية الكثيرة[1].

وللرقمنة فوائد أخرى تطرقنا إليها موضحة في النقاط التالية:

- إتاحة الدخول إلى المعلومات بصورة واسعة ومعمقة بأصولها وفروعها؛
- سهولة وسرعة تحصيل المعرفة والمعلومات من مفرداتها؛
- القدرة على طباعة المعلومات منها عند الحاجة وإصدار صور طبق الأصل منها؛
- تحصيل المعلومات من المجموعات ضخمة مهما بلغت ضخامتها؛
- الحصول على المعلومات بالصوت والصورة وبالألوان أيضا.[2]

[1] مريم خالص حسين، **الحكومة الإلكترونية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، 2013، ص446.

[2] منير حمزة، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

المبحث الثالث: المؤسسة المالية في ظل الرقمنة

المؤسسات المالية تعتبر الرقمنة مشروع إما يجعلها تتمكن من مواكبة العصر الحديث وفرض نفسها او يؤول بها إلى الفشل والإصطدام بما لا يحمد عقباه، لذلك سيتم التعرف في هذا المبحث على متطلبات تثبيتها وعوامل نجاحها المأخوذة بالإعتبار وأبرز معوقات تطبيقها والإنتقادات الموجهة لها.

المطلب الأول: متطلبات تثبيت الرقمنة على المؤسسات المالية

لإرساء الرقمنة في ميناء المؤسسات المالية كما ينبغي لابد أن تتظافر عدة جهود تسمى بالمتطلبات، لتساهم في إتمامها على أكمل وجه وأفضل مستوى.

أولا- المتطلبات المالية لتثبيت الرقمنة:

يعد مشروع الرقمنة من المشاريع الضخمة التي تحتاج إلى أموال طائلة، لكي نضمن له الإستمرار والنجاح وبلوغ الأهداف المنشودة، من تحسين مستوى البنية التحتية، وتوفير الأجهزة والأدوات اللازمة والبرامج الإلكترونية، وتحديثها من وقت لآخر وتدريب العناصر البشرية بإستمرا. ولذلك فإن مشروع الرقمنة مشروع ضخم وكبير و يحتاج إلى أموال طائلة و كبيرة لذلك لابد من توفير التمويل الكافي لهذا المشروع[1].

ثانيا- المتطلبات البشرية لتثبيت الرقمنة:

يعد العنصر البشري من أهم العناصر في المنظمات، وبدون هذا العنصر لن تتمكن المنظمات من تحقيق أهدافها حتى وإن إمتلكت أضخم المعدات والآلات والأجهزة، مما يتطلب تأهيل العناصر البشرية تأهيلا جيدا على مستوى عالي من الكفاءة، مع ضرورة إعداد الكوادر البشرية الفنية المتخصصة ذات الإرتباط بالبنية المعلوماتية ونظم العمل على شبكات الاتصالات الإلكترونية من خلال تنفيذ مجموعة من برامج التدريب لتحقيق الكفاءة عند تنفيذ تطبيقات الإدارة الإلكترونية وتتمثل المتطلبات البشرية في مايلي:

1- تحديد الإحتياجات الحالية و المستقبلية من الأفراد المؤهلين في نظم المعلومات و البرمجيات و العمل على الأنترنت.

[1]محمد الصيرفي، **الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006، ص76.

2- إيجاد نظم فاعلة للمحافظة على الأفراد و تطويرهم و تحفيزهم، من أجل إتاحة الفرصة أمامهم للتعامل السريع مع المتغيرات في البيئة التكنولوجيا[1].

ثالثا- المتطلبات التقنية لتثبيت الرقمنة:

ضرورة إعادة النظر في البنية الأساسية للأجهزة والمعدات والبرمجيات، لغرض تحديثها كي يستجيب للتغيير المنشود لتقديم الخدمة الإلكترونية الحديثة وشبكات الاتصالات والمعلومات لأنها تعد من العناصر المهمة والضرورية لنجاح تطبيقات الإدارة الإلكترونية، وإرتباطها بجميع أنماط التكنولوجيا الرقمية من الوسائط والشبكات والأدوات.

فالتكنولوجيا الرقمية تتطور بسرعة عالية، كما تتنوع انماطها مما يضع خيارات دائمة ومفتوحة أمام الإدارة مثل ربط بعض أنشطة الأعمال بخدمات الأكشاك، التلفاز التفاعلي، خدمات الهاتف الخلوي المتكاملة مع الأنترنت وتقنياتها مثل خدمات الرسائل (SMS) وبروتوكول الإتصال بالأنترنت (SMS) والوسائط الإعلامية الأخرى، وإستخدام الأدوات، ونظم تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات شبكات الأنترنت، والأنترانت، الإكسترانت ويمكن حصر اهم هذه الشبكات الإلكترونية فيما يلي:

1- الأنترنت:

وهي عبارة عن مجموعة من ملايين الحواسيب المنتشرة في آلاف الأماكن حول العالم، ويمكن لمستخدم هذه الحواسيب إستخدام حواسيب أخرى للمشاركة في الملفات، وذلك بسبب وجود بروتوكولات تسهل عملية التشارك، فشبكة الأنترنت أصبح تأثيرها يمتد إلى كل المجالات، مما يحتم على كل المنظمات، ضرورة الإرتباط بشبكة الأنترنت والإستفادة من خدماتها، هناك عدة خدمات وتطبيقات لشبكة الأنترنت تتمثل فيمايلي[2]:

أ- البريد الإلكتروني: (ELECTRONIC MAIL) و هو من أهم و أوسع الخدمات إنتشارا عبر الشبكة العالمية و تستخدم لأغراض مهنية و وظيفية و شخصية مختلفة؛

ب- قوائم النقاش: (LIST SERVE) و هو برنامج يعمل على متابعة و صيانة قوائم و منتديات النقاش حيث يعقد مستخدمو هذه الخدمة مناقشات حول موضوع من الموضوعات، عن طريق إستخدام بريدهم الإلكتروني؛

---

[1] سميرة مطر مسعودي، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري و موظفي الموارد البشرية**، المملكة المتحدة: الجامعة الإفتراضية الدولية،(د.س.ن)، ص44.

[2] **نفس المرجع**، ص ص 40 -41.

ج- المجموعات الإخبارية: (NEWS GROUP) و هي خدمة لتبادل الأخبار و الآراء التي تخص موضوع من الموضوعات، مئات الآلاف من المستخدمين الموزعين في مناطق العالم المختلفة.

2- الإنترانت:

وهي عبارة عن شبكة خاصة بمنظمة معينة والتي تستخدم التكنولوجيا الإنترانت، ويتم تصميمها لمقابلة إحتياجات العاملين في المنظمة من المعلومات[1].

إن شبكة الإنترانت تطلق على التطبيق العلمي لإستخدام تقنيات الأنترنت والويب في الشبكة الداخلية للمؤسسة، بغرض رفع كفاءة العمل الإداري، وتحسين آليات مشاركة موارد المعلومات، والإستفاد من تقنيات الحواسيب المشتركة بالإضافة إلى ذلك يمكن لشبكة الإنترات أن تحقق للمنظمات عدة مزايا منها:

أ- تحسين مستوى الاتصالات؛

ب- توفير المعلومات في الوقت و المكان المناسبين وفقا لإحتياجات العاملين؛

ج- تدريب و إعادة تعليم العاملين في المنظمة؛

د- دعم التفاعلات على المستوى العالمي.

شبكة الإنترانت لا تعمل وحدها، وإنما تعمل من خلال تكنولوجيا الأنترنت وترتبط عادة بشبكة المنظمة الخارجية الإكسترانت، ومن شبكتي (الإنترانت والإكسترانت) تستخدم تكنولوجيا المعلومات للإنتقال بالمنظمة إلى مستوى العمل بالإدارة الإلكترونية في بيئتها الداخلية وفي إدارة علاقاته مع بيئتها الخارجية.

3- الإكسترانت:

هي عبارة عن الشبكة التي تربط شبكات الإنترانت الخاصة بالشركات والعملاء ومراكز الأبحاث الذين تجمعهم أعمال مشتركة، وتؤمن لهم تبادل المعلومات والمشاركة فيها مع الحفاظ على خصوصية الإنترانت المحلية لكل شركة، كما أن شبكة الإكسترانت تستند إلى تقنيات الأنترنت و تتوجه إلى المستفدين في البيئة الخارجية ولكن ضمن نطاق محدود بنوع العلاقة التي تريدها الشركة.

[1] **المرجع السابق**، ص 42.

أتيحت لشركات أن تشترك في نظمها وشبكاتها المحلية مع جماعات أو شركات متباعدا جغرافيا وبتكلفة منخفظة للغاية، كما أتاح هذا النوع من الشبكات للشركات التعامل مع الموردي المواد الخام والتعامل مع الموزعين والمستفدين بشكل متميز.

لكي تحقق المنظمات الأهداف المبتغاة منها، والوصول إلى إدراة جيدة تساند التطوير والتغيير وتأخذ بكل جديد ومستحدث في الأساليب الإدارية، يتطلب وجود قيادات إدارية تتعامل بكفاءة[1].

ونرى ذلك في المدفوعات الرقمية، التي تسمح للمستهلكين بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات، من منزله أو في السوق أو المتجر.

[1] **المرجع السابق**، ص43.

الشكل رقم (01-01): الأسس والركائز الأساسية للوصول إلى إستخدام المدفوعات الرقمية.

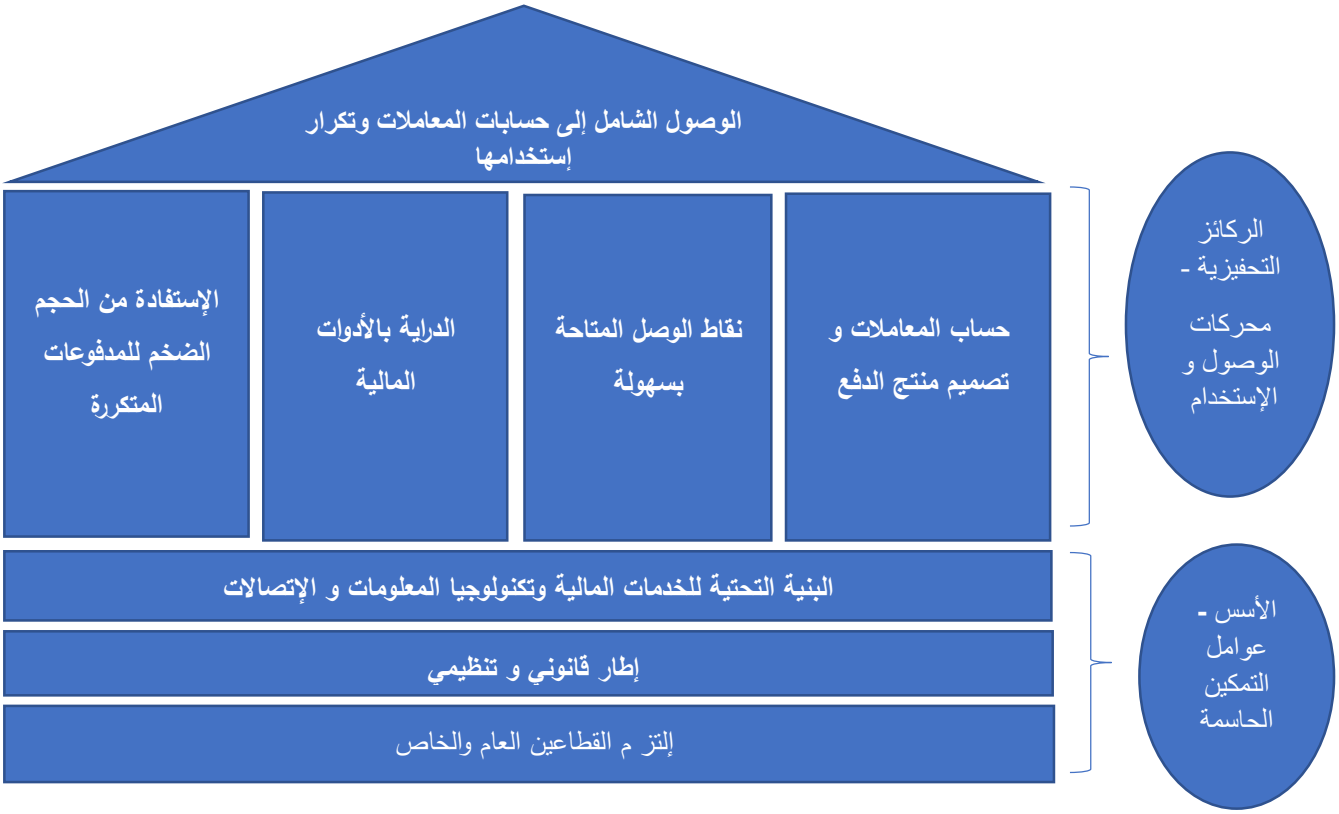

المصدر: جوانب الدفع الخاصة بلجنة المدفوعات والبنية التحتية للأسواق- مجموعة البنك الدولي في تقرير الشمول المالي، 2015.

رابعا- المتطلبات الإدارية لتثبيت الرقمنة:

يتطلب تطبيق الرقمنة إجراء تغيرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب الحكومية، بحيث تتناسب مع مبادئ الرقمنة، وذلك عن طريق إستحداث إدارات جديدة او إلغاء أو دمج بعض الإدارات مع بعضها وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الرقمنة بكفاءة وفعالية، مع مراعاة أن يتم التحول في إطار زمني متدرج، وأهم الجوانب التي يجب مراعاتها لتطوير التنظيمات الإدارية قبل الشروع في تطبيق الرقمنة هيا:

1- الدعم والمساندة من قبل المستويات العليا للإدارة، و ذلك عن طريق دعم القيادة العليا و القيادة التنفيذية لتطبيق الرقمنة؛

2- القيادة العليا: تتولى وضع السياسات العامة للمنظمات الحكومية وتحديد الخطوط الإستراتيجة العريضة لها، لذلك يجب إنطلاق مبادرة تطبيق مشروع الرقمنة من قبلها، كمتطلب مهم لنجاح التحول لتطبيقات الرقمنة؛

3- القيادة التنفيذية: تتولى السياسات العامة للمنظمات، ولذلك يقع على عاتقها وضع مشروع الرقمنة في نطاق التنفيذ الفعلي عن طريق تحديد الأدوار، ومتابعة سير العمل والتوجيه وإتخاذ الخطوات التصحيحية، والتأكد من إجراء التغيرات اللازمة بهدف ترجمة الخطط المرسومة إلى واقع ملموس[1].

خامسا- المتطلبات الأمنية لتثبيت الرقمنة:

لقد أصبحت هناك حاجة ماسة في ضوء الثورة التقنية وإزدياد شبكة الاتصالات والمعلومات إلى وجود أساليب وإجراءات أمنية تساعد على حماية المعلومات والبيانات من الإختراق، حيث أن التطورات المتسارعة في العالم والتي تأثر في الإمكانات والتقنيات المتقدمة المتاحة الرامية إلى خرق منظومات الحواسيب بغية سرقة أو تدمير المعلومات مما أدى إلى التفكير الجدي لتحديد الأساليب والإجراءات الدفاعية الوقائية لحماية منظومات الحواسيب من أي خرق أو تخريب[2]، يتم ذلك عن طريق:

1- وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات لكي تشمل كافة الخدمات، ووضع القوانين والعقوبات المتعلقة بالتعديلات والمخالفات الأمنية؛

2- تطوير أدوات التشفير في البرمجيات الحديثة، وخصوصا تلك المتعلقة بخدمات الأنترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاتها عبر الشبكة؛

3- أهمية تبني إستراتيجية وطنية لأمن المعلومات بحيث تضمن تعاون أجهزة القطاعين العام والخاص في تنفيذها[3].

المطلب الثاني: عوامل نجاح الرقمنة في المؤسسات المالية

إن على المسؤولين في المؤسسات والمنشئات الحكومية أو الأهلية الذين يرغبون في التحويل الى الرقمنة الإدارية أن يأخذوا في إعتبار عدة عوامل لتحقيق النجاح في المؤسسة أهمها تحقيق التوثيق الإلكتروني للمعاملات الإدارية المختلفة وإلغاء الأرشيف الورقي المعرض للتلف والتزوير ووضوح الرؤية الإستراتيجية

---

[1] إيهاب خميس، أحمد المسير، **متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رياض، السعودية،2007، ص30.

[2] سمير مطر مسعودي، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[3] الشهري عبد الله محمد، **المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب الآلي**، مذكرة ماجستر في العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2001، ص99.

والإستعاب الشامل لمفهوم الرقمنة الإدارية والتخطيط والتنفيذ وإنتاج تشغيل وتطوير التطوير المستمر لإجراءات العمل ومحاولة توضيحها للموظفين لإمكانية إستعابها وفهم أهدافها مع التشييد على تدوينها وتصنيفها.

- تحسين مستوى أداء الخدمات؛

- التقليل من التعقيدات الادارية؛

- تخفيض التكاليف تحقيق مبدأ الشفافية الادارية؛

- التدريب والتأهيل وتأمين الاحتياجات التدريبية لجميع الموظفين كلا على حسب تخصصه؛

- تامين سرية المعلومات للمستفيدين؛

- الاستفادة من التجارب السابقة وعدم تكرير الأخطاء؛

- التحديث المستمر لتقنية المعلومات للمستفيدين.[1]

المطلب الثالث: معوقات تطبيق الرقمنة في المؤسسات المالية

إن التحول إلى الرقمنة في المؤسسات المالية ليس دربا من دروب الرفاهية وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة مما خلق تحديات بهدف رفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات .

المعوقات التي تواجه الرقمنة في المؤسسات المالية :

هناك العديد من المعوقات التي تصعب تطبيق الرقمنة الإدارية في المؤسسات منها :

1- المعوقات التقنية والتكنولوجية:

والمتمثلة في ضعف البنية التحتية وضعف الإنفاق على البحوث والتطوير بالإضافة إلى عدم ضمان توفير متطلبات الرقمنة الإدارية عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة ضعف الوعي الإلكتروني أو نتيجة إرتفاع تكلفة الحصول عليها بالإضافة إلى عدم كفاية خطوط الإتصال وبطء شبكة الأنترنت.

[1] لبعير صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص49.

2- المعوقات التنظيمية والإدارية والمتمثلة في:

أ- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرنامج الرقمنة الإدارية؛

ب- عدم القيام بالتغييرات المطلوبة لإدخال الرقمنة الإدارية؛

ج- التحول من العمل اليدوي التقليدي إلى العمل الإلكتروني سوف يدعم الإهتمام بالسرية من قبل الموظفين والخوف من التغيير من قبل المسؤولين؛

د- التمسك بالمركزية وعدم الرضا بالتغيير ؛

و- الرؤية الضبابية للرقمنة الإدارية وعدم إستيعاب أهدافها[1].

3- المعوقات البشرية:

أ- التناقض بين حاجات الفرد ورغباتهم؛

ب- عدم وجود التخطيط لتطوير الموارد البشرية؛

ج- مشاكل الفقر المعلوماتي و المعرفي؛

د- ضعف الإقبال على إستخدام طرق التدريب المتاحة لتحسين الأداء للموارد البشرية؛

و- قلة الكفاءة البشرية اللازمة لإستخدام التقنيات.

4- المعوقات التشريعية:

أ- صعوبة الملاحقة القانونية لمخترقي المعلومات ومزوريها وطول إثبات تورطهم؛

ب- صعوبة إيجاد بيئة تشريعية قانونية تتناسب مع العمل الرقمي مما يتطلب جهد ووقت طويل.

5- المعوقات المالية:

أ- قلة الموارد المالية وضعف السيولة النقدية؛

[1] لعبير صالح، **نفس المرجع**، ص 47.

ب- ضعف الحوافز المادية المتاحة بسبب الارتباط بميزانيات ثابتة ومحدد فيها أوجه الإنفاق؛

ج- إرتفاع تكاليف توفير البنية التحتية من شراء الأجهزة والبرامج التطبيقية وإنشاء المواقع وربط الشبكات؛

د- الإستثمار في مجال تقنية المعلومات مكلف جدا ويتطلب صيانة متواصلة و هذا يعني ان معظم الدول النامية تعجز في تخصيص ميزانيتها بهذا الحجم؛

و- قلة المخصصات المالية الموجهة لعمليات التدريب والتأهيل من اجل تطبيق المشاريع الرقمية.

6_المعوقات الأمنية والإجتماعية:

تتطلب الرقمنة الإدارية فسح المجال لتبادل المعلومات والحصول عليها فور طلبها إلا أن هناك مشاكل تصعب ذلك منها الإختراق، ويعتبر الهجوم على المواقع وإختراقها على شبكة الأنترنت.

أ- الفيروسات: وهي عبارة عن برنامج له أهداف تدميرية تهدف إلى إحداث أضرار جسيمة بنظام الحسب سواء البرامج أو المادية.

ب- التجسس الالكتروني: بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي إجتاحت العالم ، قلصت دول العالم خاصة المتطورة منها إعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته و أولويته في كثير من المجالات لصالح التقنية ،والتجسس إحدى هذه المجالات و من الطبيعي أنه عندما تعتمد الدول على نظام الإدارة الالكترونية فستحول أرشيفها إلى أرشيف إلكتروني و هو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق و كشفها ونقلها و حتى إتلافها سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات و حتى الدول[1].

[1]لعبير صالح، مرجع سبق ذكره، ص:48-49-50.

خلاصة الفصل:

إن حاجة المؤسسات المالية للرقمنة أمر مصيري لما توفره من خدمات و تعاملات مالية في هذا المحيط التكنولوجي،حيث إن منظمات الأعمال المعاصرة أصبحت تحتاج إلى أساليب الإدارة الرقمية لتتولى مهام تسيير مختلف وظائفها و أنشطتها وصولا إلى الأهداف الجديدة المنشودة بأكبر كفاءة و فعالية، و قد عمدة هذه المؤسسات إلى توفير كافة الإمكانيات التقنية و البشرية و المادية و المالية و القانونية حتى تتحقق لها ميزة تنافسية و المحافظة على البروز في هذا المحيط، و هذا لابد منه حيث تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أصبحت اليوم تشكل جزءا حيويا في جميع المؤسسات، كما قد يكتنف إستخدام الرقمنة بعض المخاطر يمكن أن تأثر على عمل المؤسسة المالية، سواء تعلق الأمر بالإستخدام في إتخاذ القرارات أو في نظم الدفع أو غيرها من الإستخدامات، فنتيجة لذلك يجب على المؤسسات أن تأخذ في الحسبان جملة هذه المخاطر و العمل على مواجهتها و التقليل منها.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والتعاملات البنكية بدون تلامس أصبحت قاعدة أساسية للحفاظ على إستمرارية عمل البنوك وخاصتا أثناء إجراءات السلامة التي فرضت أثناء جائحة كورونا (covid 19)، ومع إزدياد الإعتراف بأهمية الإبتكار الرقمي في الأعمال المصرفية أصبح تبسيط العمليات أكثر سهولة في الوقت الحالي، وهذا ما نلاحظه في البنك الوطني الجزائري BNA بإعتباره شركة مساهمة وإحدى أبرز وأهم البنوك التجارية الأولى في الجزائر، كما يعد أول بنك تجاري وطني ومتمركز بالأساس على التراب الوطني الجزائري، ومنذ تأسيسه وهو يحظى بشعبية كبيرة وإقبال هام، عرفت هذه المؤسسة البنكية أهمية كبيرة ورواجا هائلا نظرا للدور المركزي الذي تلعبه من حيث الأعمال والخدمات المصرفية خاصة التعملات الإلكترونية الرقمية مع المؤسسات المالية، وعلى ذلك صدد سنتناول في هذا الفصل التطبيقي نبذة عن مؤسسة البنك الوطني الجزائري وواقع البنية الرقمية بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى، محاولين إسقاط ما جاء في جانب النظري على الجانب التطبيقي بوكالة تيارت، وذلك عن طريق ثلاثة مباحث كتالي:

- **المبحث الأول:** لمحة عن البنك الوطني الجزائري BNA.
- **المبحث الثاني:** البطاقات البنكية وأنظمة التسوية الإلكترونية بين البنك الوطني الجزائري BNA والبنوك الأخرى.
- **المبحث الثالث:** أنظمة التبادل والربط والتحويل الإلكتروني بين البنك الوطني الجزائري BNA والبنوك الأخرى.

المبحث الأول: البطاقة الفنية للبنك الوطني الجزائري BNA

يعتبر البنك الوطني الجزائري أو ما يعرف بالـ BNA[1]، أول بنك تجاري وطني مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، يقوم من خلال الشبكة بممارسة كافة الأنشطة المرخصة للبنوك التجارية، وسيتم في هذا المبحث الإطلاع على بعض المعلومات الخاصة به من نشأة والصفات المتسم بها إلى الخدمات والهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري والمميزات المتسم بها

البنك الوطني الجزائري عبارة عن شركة أسهم societe par action، لها بعض الصفات الخادمة للمتعاملين معها، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط بالجزائر العاصمة.

أولا- نشأة البنك الوطني الجزائري:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966. حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة، من بينها تمويل القطاع الزراعي، وفي عام 1982 تم إعادة هيكلته وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" مهمته الأولى والأساسية هي التكفل بتمويل وتطوير القطاع الفلاحي.وفي 1988 صدر بتاريخ 12جانفي قانون رقم 88-01، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

أما في 1990 صدر قانون بتاريخ 14 أفريل المتعلق بالنقد والقرض سمح بتغيير جذري للنظام البنكي للتوافق مع التوجهات الإقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها، إنتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة إعتيادية كافة العمليات المتعلقة بإستقطاب الموارد، عمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، وفي سنة 1995 كان أول بنك حاز على إعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر، وإستمر إرتفاع رأس ماله من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري في جوان

[1] BNA*: banque nationale d' algerie

2009، إلى 150000 مليار دينار جزائري في جوان 2018، إلى أن تم إطلاق ما يسمى بالصيرفة الإسلامية سنة 2020.[1]

ثانيا- مزايا البنك الوطني الجزائري BNA

للبنك الوطني الجزائري عدة مميزات يتسم بها وهي كتالي:

1- بنك الجميع وكل فرد(خبرة فريدة): منذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنين أو مؤسسات وهذه مهمته الأساسية ما يجعله اليوم أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، مع أكثر من 2.5 مليون زبون.

2- بنك ذو شبكة (عروضة متنوعة): بفضل الهندسة المصرفية الإستباقية، يحصي البنك الوطني الجزائري مجموعة غنية ومتنوعة من المنتجات والخدمات، كما يقدم أيضا منتجات للتأمين البنكي، تهدف أساسا إلى تغطية العديد من المخاطر البسيطة والتنافسية، هكذا تتميز منتجات وخدمات البنك الوطني الجزائري التي تتوافق مع المفعول ومكيفة مع جميع إحتياجات زبائنها.

3- بنك تنمية (شريك مصرفي ذو مرجعية): مع أكثر من 5000 موظف، يوزع البنك الوطني الجزائري موارده البشرية على المستوى الوطني ليكون أقرب من زبائنه، وجودة خدماته التي تضمنها فرق محترفة يوفرها البنك لزبائنه المهنيين والمؤسسات عبر حلول تمويلية تتلاءم مع جميع إحتياجاتهم التي تساهم وبشكل فعال في إحراز التنمية الاقتصادية لبلدنا.

4- بنك جواري (شبكة قوية): يبرز البنك الوطني الجزائري كبنك جواري ب227 وكالة تشرف عليها 21 مديرية جهوية للإستغلال منتشرة عبر كافة التراب الوطني، ليس هذا وفقط ونظرا لكونه استثمر بالكامل في رقمنة منتجاته وخدماته وكذا في توسيع نطاق وسائل الدفع الرقمية، يصدر البنك الوطني الجزائري من حيث عدد البطاقات البنكية الممنوحة مجانا على زبائنه، وبغية تسهيل عملياتهم المصرفية اليومية تم وضع 100 شباك أوتوماتيكي للبنك و 171 موزع أوتوماتيكي للأوراق النقدية.

5- خدمة لأداء أكثر (موظفون أكثر كفاءة): بصفته مدرسة للتكوين يضع البنك الوطني الجزائري تأهيل القوى العاملة لديه ضمن مركز إهتمامه، لاسيما عندما يتعلق الأمر بجودة خدماته المقدمة، ولهذا جعل البنك التدريب والمساوات المهنية إحدى محاوره الأساسية في التطوير الاستراتيجي.

[1] من إعداد الطالبين على معطيات مقدمة من طرف الوكالة تيارت مصلحة 540 أطلع عليه بتاريخ 25أفريل2023 على الساعة 14:00

6- بنك العلاقات الإجتماعية والمواطنة: إن إختيار البنك الوطني الجزائري يعني الإلتحاق بمؤسسة مالية قوية بثقافتها، تاريخها، وبحكم مهمتها فإن البنك الوطني الجزائري ليس مجرد مؤسسة مالية وفقط، بل مؤسسة مواطنة تجعل من الجودة، التقدم، الأخلاق المهنية والإقرار، قيما خالدة، الشفافية والثقة من السمات المميزة للعلاقات الرئيسية بين البنك الوطني الجزائري وزبائنه[1].

7- الإنصات: لكونه بنك جواري بإمتياز يضع البنك الوطني الجزائري الإنصات إلى زبائنه ورضاهم في صميم إنشغلاته، هذا هو السبب في أن يعمم البنك هندسته المصرفية في أولى مرحله لتزويد زبائنه بتشكيلة متنوعة من المنتجات والخدمات الموجهة نحو تطلعات وتلبية جميع إحتياجات التمويل، في ذات الصدد يعتمد البنك الوطني الجزائري نهج إنصات متعدد القنوات: موقع إلكتروني، مركز إتصال، خلية إنصات، التكفل بالشكاوى والتظلمات، إشهار على مكان البيع ومعلومات على مكان البيع، ما يسمح بتفاعل دائم مع زبائنه، بالإضافة إلى أدوات الإنصات المتعددة المتاحة لزبائنه، يكلف البنك الوطني الجزائري المكلفين بخدمة الزبائن لمساعدتهم وتوجيههم في إجراءاتهم اليومية وجعل الخدمة البنكية متاحة للجميع، هذه بعض المحاور التسييرية التي تضع الزبون في قلب الإستراتيجية وتطوير البنك[2].

المطلب الثاني: خدمات البنك الوطني الجزائري BNA

بإعتبار البنك الوطني الجزائري كبنك تجاري جزائري من أبرز وأهم البنوك على المستوى الوطني، يتميز بجودة خدماته المصرفية ومواكبته الدائمة للحداثة والتطور لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الخدمات التي يتميز بها هذا البنك، وهي كتالي:

أولا- التوفير والإدخار:

وهو ما يسمى بالإستثمار ويكون على حسب النوع، إما أفراد أو مهنيين أو مؤسسات وهي موضحة كما يلي:

1- بالنسبة للأفراد: للتوفير والإدخار أو ما يسمى بالإستثمار بالنسبة للأفراد يوجد إيداع لأجل وإيداع تحت الطلب وهي موضحة كتالي:

أ- الإيداع لأجل: بالنسبة لإيداع الأجل تنقسم إلى قسمين إيداع لأجل وسندات الصندوق وهي موضحة بالتفصيل كما يلي:

[1] نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع السابق

- **إيداع لأجل:** هو إيداع حر وبمكافأة بمدة يمكن أن تتراوح بين 03 إلى55 شهر، يمكن أن تكون قيمته بالدينار أو العملة الصعبة، وتكون الأهلية لكل شخص طبيعي أومعنوي، مع السداد مسبقا حيث يكون السداد بدون مكافأة إن كانت فترة الإيداع أقل من 03 أشهر، وبمكافأة إن كانت فترة الإيداع أكثر من 03 أشهر، إضافة إلى إمكانية سحب الشخص لأمواله متى شاء والإيداع لأجل ضمان مالي، وإمكانية الإستفادة من نسبة فائدة تفضيلية بالنسبة للإيداعات بالدينار.
- **سندات الصندوق:** هو وديعة بمكافأة في شكل أوراق مالية لمدة زمنية لا تقل عن 03 أشهر، تسمح بإمكانية الحصول على مكافئة معروفة من قبل ومحددة بفترة مسبقا، وتكون الأهلية لكل شخص طبيعي ومعنوي، من مزاياه انه يمكن أن تكون سندات الصندوق إسمية أو مجهولة لحاملها، ويمكن إستخدامها كنظام مالي، وتكون القيم مختلفة للتخفيضات.

ب- الإيداع تحت الطلب: وتنقسم إلى ثلاثة اقسام حساب توفير بفائدة أو بدون فائدة، حساب التوفير للصغار بفائدة بدون فائدة وحساب توفير ذو عائد تصاعدي وهي موضحة كتالي:

- **حساب التوفير بفائدة أو بدون فائدة:** هو إيداع مالي يسمح لكم بإدخار أموالكم بكل أمان بفائدة أو بدون فائدة حسب رغبة وطلبات الزبون، موجه لكل شخص يحمل الجنسية الجزائرية مقيم أوغير مقيم مع التفويض من الممثل القانوني للقصر، وتكون الأهلية لكل شخص طبيعي ومن مزاياه، إدخار آمن وإمكانية الحصول على هذه الأموال في أي وقت، وسعر مدعم للمدخرين الذين إستفادو من القرض.
- **حساب التوفير للصغار "مستقبلي" بفائدة أو بدون فائدة:** هو دفتر توفير بفائدة أو بدون فائدة موجه للذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، والأهلية تكون لأي شخص طبيعي أقل من 15 سنة.
- **حساب توفير ذو عائد تصاعدي:** هو دفتر التوفير التوفير ذو عائد تصاعدي، مع نسبة فائدة تقدر ب 2.5% سنويا إلى4.5% سنويا، وتكون الأهلية لكل شخص طبيعي.

2- بالنسبة للمهنيين: يكون التوفير والإدخار للمهنيين على صنفين فقط، الإيداع لأجل وسندات الصندوق كما هو موضح بالنسبة للأفراد.

3- بالنسبة للمؤسسات: أيضا بالنسبة للمؤسسات يكون على صنفين فقط، الإيداع لأجل وسندات الصندوق كما هو موضح بالنسبة للأفراد.

ثانيا- خدمات التمويل:

ويكون حسب نوع الزبون، أفراد أم مهنيين أم مؤسسات وهي موضحة كالتالي:

1- بالنسبة للأفراد: بنسبة للأفراد يكون التمويل على شكل قروض(رفاهية، دراجة نارية، سيارة، عقار، أو كراء) وهي موضحة كتالي:

أ- **قرض رفاهية:** قرض الرفاهية يمول شراء منتجات جديدة، يتم إنتاجها أو تجميعها في الجزائر.

ب- قرض الدراجة النارية: يمول قرض الدراجة النارية للبنك الوطني الجزائري ما يصل إلى 85% من سعر شراء دراجة نارية جديدة يتم تصنيعها أو تجميعها في الجزائر[1].

ج- قرض سيارة: قرض السيارة يمول لشراء سيارة جديدة يتم إنتاجها أو تجميعها في الجزائر، قرض موجه للأفراد مقيمين في الجزائر لهم عائد مادي ثابت يتعدى الأجر الوطني الأدنى المضمون، يمكن أن يصل إلى 85% من سعر السيارة[2].

د- القرض العقاري: القرض العقاري موجه لتمويل وإقتناء منازل أوسكنات فردية، ويستجيب من خلال 12 صيغة عقارية (بناء، شراء، تهيئة، توسيع)، التمويل يمكن أن يصل إلى90% من قيمة الممتلكات المراد إقتنائها أومن أشغال البناء.

و- قرض الكراء: قرض الكراء هو قرض يضمن دفع جزء أوكل مبلغ الكراء لمدة تصل إلى 24 شهرا، معدل الفائدة 7% للمدخرين و7.25% لغير المدخرين.

2- بالنسبة للمهنيين: يكون التمويل عبارة عن قروض خاصة بالمهنين وقروض مدعمة من الدولة وهي موضحة كالتالي:

أ- **القروض الموجهة للمهنيين:** يطرح البنك الوطني الجزائري مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات لدعم زبائنه المحترفين في تسيير نشاطهم، بهدف القرض الممنوح للمهنيين إلى التغطية إحتياجات التمويل التالية:

- إقتناء محلات تجارية؛
- إقتناء الأثاث والمعدات أو المعدات الموجهة حصريا لممارسة النشاط المهني؛
- تهيئة المقرات المهنية؛
- تمويل دورة إستغلال النشاط؛

[1] نفس المرجع السابق

[2] نفس المرجع السابق بتاريخ 28 أفريل 2023 على ساعة 14:15

- يمكن للبنك أن يتحمل تكاليف إيجار المقرات التي تستضيف النشاط (في حدود 2.000.000.00 دينار الجزائري).

وتكون مدة القرض بالنسبة لإقتناء المحل التجاري 10 سنوات، وبنسبة للقروض الإستثمارية الأخرى (تطوير، إقتناء أثاث ومعدات) 07 سنوات، أما قروض الإستغلال سنة واحدة مع إمكانية التجدد.

ب- القروض المدعمة من قبل الدولة: بالنسبة للقروض المدعمة من قبل الدولة يوجد قسمين، تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وهي موضحة كتالي:

- **تمويل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM[1]:** هو تمويل لشباب حاملي المشاريع المسجلين في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تكون الأهلية لكل شخص مادي يتعدى 18 سنة وكل شاب بدون دخل أو بدخل غير مستقر.
- **تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ADAN[2]:** هو تمويل لشباب حاملي المشاريع المسجلين في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وتكون الصلاحية لكل شخص مادي يتعدى 18 سنة وحامل لمشروع ويملك مؤهلات مهنية معينة.

3- بالنسبة للمؤسسات: يكون التمويل على شكل قروض إستغلال وإستثمار وتمويل لتجارة خارجية وترقية عقارية وهي موضحة كتالي:

أ- قروض الإستثمار: القرض الإستثماري هو قرض مخصص لتمويل المؤسسات قصد إنشاء، توزيع، تحديث أو تجديد وسائل الإنتاج، وتكون الأهلية لكل شخص معنوي يقدم الوثائق اللازمة، ولاسيما دراسة تقنية إقتصادية للمشروع، وتكون مدة القرض على المدى المتوسط على مدار فترة تتراوح من 2 إلى 7 سنوات، و التي تتوافق تقريبا مع فترة إستهلاك المعدات، أو طويل المدى على نطاق 7 سنوات أو أكثر إضافة إلى فترة سداد مؤجلة لمدة تتراوح من 12 إلى 36 شهرا، و يتميز هذا القرض بمزايا وهي:

- يتم إجراء دراسة أولية من قبل مديري الدراسة لدى البنك والتي تتناول جدوى المشروع وموثيقيته وربحه؛

- تمويل يصل إلى80% من قيمة المشروع؛

- يمنح البنك الوطني الجزائري فترة مؤجلة إلى غاية تكثيف النشاط.

[1] ANGEM*:agence nationale de gestion du micro-cridit en algerie
[2] ANAD**:agence L AGENCE NATIONALE DU MICRO-CREDIT EN ALGERIE

ب- قروض الإستغلال: هو تمويل متاح للمؤسسات أو الكيانات الاقتصادية من أجل تلبية إحتياجات الخزينة، مثل دفع الفواتير، دفع الرواتب، و التباين الملحوظ بين المدفوعات والسلع وكذا دفع الكفالات، تكون الأهلية لأي شخص طبيعي او معنوي يقدم الوثائق اللازمة، ويأتي في شكلين:

- **قروض الصندوق:** يمكن ان تمتد على مدار 24 شهرا، ويتم تحديد المبالغ مسبقا بموجب تفويض يأخذ بعين الإعتبار الإحتياجات المعتادة للزبون بالإضافة إلى رقم أعماله.
- **قروض بإمضاءات:** هي مساعدة مالية لا تتضمن أي صرف للأموال حيث يقوم البنك بإقراض الزبون توقيعه، وكذا ضمان ملاءة المؤسسة مع الأطراف الثلاثة، مدة هذه المسابقات تتزامن مع نهاية الإلتزمات التقاعدية أو القانونية.

ج- التجارة الخارجية: من خلال شبكته الواسعة، يساعد البنك الوطني الجزائري زبائنه المستوردين و المصدرين في إجراء عملية التجارة الخارجية الخاصة بهم مثل التركيب، التفاوض، القيام بالمعاملات مع الدول الخارجية، من خلال وسائل الدفع التالية: القروض المستندية، الدفع المستندي، التحويلات الحرة، الضمانات الدولية(ضمان الصفقات، إسترجاع الودائع والأداء الجيد)، و تكون الأهلية للأشخاص المعنويون، التجار او المهنيون، مع حيازة سجل تجاري يشمل نشاط الإستراد أو التصدير.

د- تمويل الترقية العقارية: هو قرض متوسط الأجل موجه للمرقين العقاريين، لإنجاز مشاريعهم الخاصة بالترقية العقارية بقصد البيع او الكراء تتمثل في بناء، توسيع، تطوير، إصلاح، تجديد، ترميم وإعادة تأهيل وإعادة هيكلة وتمتين العقارات(السكنية، التجارية و المهنية) المصممة للبيع أو الإيجار، إنجاز العقارات بما يلبي إحتياجات المرقي: و تكون الأهلية لأي شخص طبيعي أو معنوي مقيد في السجل التجاري قانونيا ومصرح له بمزاولة نشاط الترقية العقارية و نكون مدة القرض متوسط الأجل من 05 سنوات إلى 07 سنوات.

ثالثا- الحسابات البنكية:

تنقسم إلى ثلاثة فضاءات فضاء الأفراد، والمهنيين، ثم المؤسسات وهي موضحة كتالي:

1- فضاء الأفراد: بالنسبة للأفراد تتمثل الحسابات البنكية في حساب العملة الصعبة، وحساب الشيك وهو منتوج بنكي يتيح لزبون القيام بجميع العمليات البنكية على غرار السحب، الدفع، الدفع من حساب آخر، وتكون الأهلية لكل شخص طبيعي بالغ يحمل الجنسية الجزائرية أو شخص معنوي هدفه غير ربحي.

2- فضاء المهنيين: بالنسبة للمهنيين تتمثل الحسابات البنكية في حساب الشيك، والحساب الجاري، وحساب العملة الصعبة.

3- فضاء المؤسسات: أما بالنسبة للمؤسسات تتمثل الحسابات البنكية في الحساب جاري، و الحساب الأجنبي بالدينار الجزائري القابل لتحويل CEDAC[1]، و الحساب الداخلي لغير المقيمين INR[2]، وحساب العملة الصعبة حيث من خلال هذه الأخيرة يمكن القيام بتوطين العائدات من الخارج وإستقبال الأموال، القيام بعمليات الدفع من الحساب، الإطلاع على رصيد وتفاصيل المعاملات عند الرغبة، حساب العملة الصعبة يعمل بعملة واحدة، وتكون الأهلية لكل شخص طبيعي أو معنوي يرغب التعامل بالعملة الصعبة.

رابعا- بنك عن بعد:

ويكون حسب نوع الزبون، أفراد أم مهنيين أم مؤسسات وهي موضحة كالتالي:

1- بالنسبة للأفراد: تتمثل فيمايلي:

أ- البطاقات البنكية (+الرسائل النصية القصيرة): هي بطاقة للسحب والدفع تسمح بإجراء بعض العمليات البنكية.

ب- الخدمات البنكية الالكترونية(+الرسائل البنكية): تتيح منصة الخدمات البنكية الإلكترونية (البنك عن بُعد) البقاء على إتصال دائم بالحسابات المصرفية. حيث يمكن الولوج إلى هذه الخدمة على مدار الساعة، وتتوفر هذه الخدمة على حزمتين، الحزمة Net موجهة للزبائن الأفراد والمهنيين، والحزمة +Net موجهة للمؤسسات.

ج- خدمة الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت (+رسائل الرقم السري المتغير): خدمة الدفع الإلكتروني تسمح بالتسديد عبر الأنترنت المشتريات والفواتير(سونلغاز، سيال، الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه، ...)، على مواقع الأنترنت التي تقبل وسيلة الدفع هذه، وتكون الأهلية لكل زبون للبنك الوطني الجزائري حامل للبطاقة البنكية.

د- خدمة الدفع بدون تلامس: هي خدمة للدفع بدون تلامس تعتمد على تصوير (مسح) رمز الإستجابة السريعة، يمكن تحميلها مجانًا من Play Store و App Store. هي خدمة بنكية يعرضها حصريا البنك الوطني الجزائري و هي خدمة موجهة للزبائن: المشتركين في خدمة "البنك عن بُعد"،المشتركون في خدمة "حزمة الدفع بدون تلامس"، حاملي بطاقات CIB البنكية ومستخدمي خدمة رسائل الرقم السري المتغير (الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني).

و- الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت: خدمة "الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت" ، مجانية ومتوفرة على مدار الساعة وتسمح بفتح حساب مصرفي عبر الأنترنت مسبقًا وتحديد موعد لدى وكالة البنك الوطني الجزائري لإنهاء فتح الحساب.

[1] CEDAC*: COMPTE ETIANGERS EN DINARS ALGERIE
[2] INR**:INTERIEUR NON RESIDENT

ن- طلب التمويل عن بعد: هي صيغة مجانية وحصرية، متاحة على مدار الساعة، تسمح بطلب التمويل الخاص بكم مباشرة عن بُعد وتحديد موعد مع الوكالة الأقرب لإنهاء معاملات طلب التمويل.

2- بالنسبة إلى المهنيين: وتتمثل فيمايلي:

أ- البطاقات البنكية (+الرسائل النصية القصيرة):هي بطاقة سحب ودفع مصممة لتبسيط إدارة النشاط.

ب- إدماج الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت على مواقع التجارة الإلكترونية: هي عملية تسمح للتجار بإدماج الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت على مواقع التجارة الإلكترونية الخاصة بهم، وبالتالي توفر للزبائن إمكانية الدفع مقابل مشترياتهم أو الدفع مقابل خدماتهم مباشرة عبر الإنترنت باستخدام بطاقة CIB البنكية بين البنوك أو البطاقة الذهبية الخاصة بهم . تكون الأهلية للتجار الذين يرغبون في إدماج الدفع عبر الإنترنت على مواقع التجارة الإلكترونية الخاصة بهم و مطورو وحدات الدفع عبر الأنترنت الراغبين في المصادقة على وحداتهم [1].

ج- الدفع بدون تلامس للمهنيين: هي خدمة بنكية يعرضها حصريًا البنك الوطني الجزائري على زبائنه من فئة الأفراد، المهنيين والمؤسسات، المنخرطين في خدمة البنك عن بعد[2].

د- جهاز الدفع الإلكتروني: جهاز الدفع الإلكتروني مُتاح مجانًا لزبائن البنك الوطني الجزائري من التجار، المؤسسات وكبار المفوترين لتسهيل وتأمين معاملات الدفع الخاصة بنشاطاتهم، كما يتيح جهاز الدفع الإلكتروني أيضًا تقديم طريقة بديلة للزبائن لدفع ثمن مشترياتهم / فواتيرهم دون الحاجة إلى التعامل نقديًا.

و- التجارة الإلكترونية :خدمة "E-Trade BNA" هي خدمة إطلاع وإشعار خاصة بعمليات التجارة الخارجية "Swift"عبر منصة الخدمات المصرفية الإلكترونية. حيث تسمح للزبائن القيام بنشاط التجارة الخارجية من خلال العمليات التالية:

- توطين الراتب الشهري؛
- عمليات "التجارة الخارجية"Swift" ؛
- القروض المستندية؛

[1]من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف وكالة تيارت مصلحة 540 أطلع عليه بتاريخ 04ماي 2023 على ساعة 14:15

[2]نفس المرجع السابق

- الدفع المستندي؛
- التحويلات الحرّة؛
- الضمانات الدولية.

وهذه الخدمة مخصصة لزبائن البنك، الأفراد وأصحاب الشركات والمهنيين الذين يمارسون نشاط "التجارة الخارجية" وللإستفادة من خدمة"E-Trade BNA" ، يجب على زبائن البنك الإشتراك في خدمة "Bna.net" التي يمكن الوصول إليها من الموقع الإلكتروني أو عبر تطبيق الهاتف المحمول." Bn@tic" .

3- بالنسبة للمؤسسات: وتتمثل فيمايلي:

أ- البطاقات البنكية (+الرسائل النصية القصيرة):هي بطاقة سحب ودفع مصممة لتبسيط إدارة نشاطكم، كما تسمح بإجراء العمليات المصرفية.

ب- الخدمات البنكية الالكترونية (+الرسائل البنكية): تتيح منصة الخدمات البنكية الإلكترونية (البنك عن بُعد) البقاء على اتصال دائم بحساباتكم المصرفية يمكن الولوج هذه الخدمة على مدار الساعة.كما يمكن للمؤسسات الاستفادة من نفس الخدمات التي يحصل عليها الافراد والمهنيين وهي:

- إدماج الدفع الالكتروني عبر الانترنت؛
- تطبيق الدفع بدون تلامس؛
- الفتح المسبق للحساب المصرفي عبر الأنترنت؛
- طلب التمويل عن بعد؛
- جهاز الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية .

خامسا: تأجير صناديق مؤمنة

تأجير الصناديق المؤمنة لدى البنك الوطني الجزائري يسمح لكم بحماية الأشياء الثمينة التي تملكونها وحماية الوثائق الإدارية الهامة، حيث يتم حفظها وصيانتها من كل أنواع التلف والسرقة، يوجد ثلاث أنواع من الصناديق الحجم الصغير، الحجم المتوسط، الحجم الكبير، وللإستفادة من هذه الخدمة يجب التوجه إلى إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المجهزة بهذه الصناديق.

سادسا: خدمات التأمين البنكي

خدمات التأمين البنكي التي يقدمها البنك الوطني الجزائري:

1-التأمين على السفر والمساعدة في الخارج AVA[1]: هو تأمين دولي يحميكم خارج الحدود لمواجهة الأمور غير المتوقعة أثناء أي رحلة، سواء كان التنقلّ لأسباب مهنية أو خاصة خارج الوطن، وبسكينة أكبر.

2- تأمين وردة: تأمين وردة هو تأمين فردي وسنوي، يسمح بالاستفادة من رأس مال (يتمّ اختياره مسبقًا أثناء عملية الاشتراك) على التأمين في حالة الإصابة بمرض سرطان الثدي في فترة توقيع عقد التأمين، يستفيد من هذا العرض كل شخص بالغ طبيعي من جنس أنثى دون سن الستين

3- التأمين على الوفاة أو الإعاقة الجزئية أو الكلية :يضمن المستفيد منه أو المتحصل على إحدى صيغ القروض البنكية (العقارية، الاستهلاكية أو المهنية) حق سداد الأقساط المستحقة في حالة العجز الجزئي أو الكلي أو الوفاة، كما يسمح أيضًا لذوي الحقوق الاستفادة من ممتلكات المقترض دون حاجة إلى سداد الدفعات الشهرية المتبقية.[2]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يعتبر الهيكل التنظيمي بمثابة الهيكل العظمي لأي مؤسسة أو منظمة، حيث إن من شأنه بيان الوحدات التنظيمية التي تتألف منها مستويات هرمية مرتبطة ببعضها بروابط السلطة التي تتخللها العلاقات والأوامر والتعليمات، لذلك كان لابد تسليط الضوء على الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري التي موضحة عناصره في الشكل التالي:

[1] AVA*: ASSURANCE VOYAGES

[2] المرجع السابق

الشكل (02-01): الهيكل التنظيمي المركزي للبنك الوطني الجزائري.

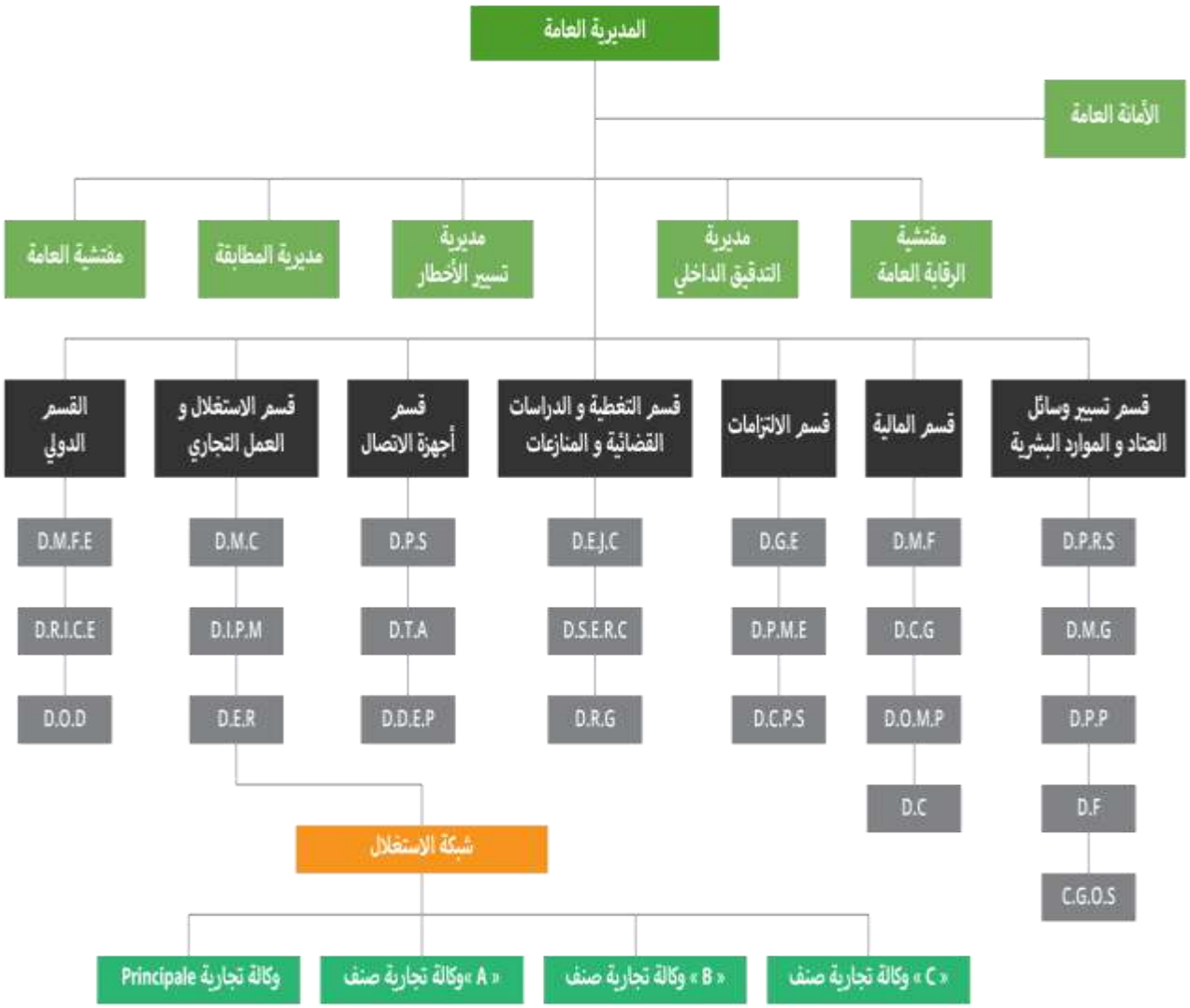

المصدر: موظف في البنك الوطني الجزائري–وكالة تيارت–

أما الجدول التالي يبين الهياكل التابعة للبنك الوطني الجزائري الموضحة في الشكل السابق:

الجدول(02-01): الهياكل التابعة للبنك الوطني الجزائري

الهياكل التابعة للقسم الدولي	مديرية التحركات المالية مع الخارج : **DMFE**
	مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية : **DRISE**
	مديرية العمليات المستندية : **DOD**
الهياكل الملحقة بقسم الإستغلال والعمل التجاري	مديرية تأطير الشبكات : **DER**
	مديرية التسويق والإتصال : **DMC**
	مديرية وسائل الدفع والنقد : **DIPM**
الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام	مديرية تطوير الدراسات والمشاريع : **DDEP**
	مديرية التكنولوجيا والهندسة : **DTA**
	مديرية الإنتاج والخدمات :**DPS**
الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والنزاعات	مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض:**DSERC**
	مديرية الدراسات القانونية و المنازعات:**DEGC**
	مديرية تحصيل الضمانات:**DRG**
الهياكل الملحقة بقسم الإلتزامات	مديرية المؤسسات الكبرى:**DGE**
	مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**DPME**
	مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة:**DCPS**
الهياكل الملحقة بقسم المالية	مديرية المحاسبة:**DC**
	مديرية التنظيم المناهج والإجراءات:**DOMP**

	مديرية مراقبة التسيير :**DCG**
	مديرية السوق المالي:**DMF**
الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية	مديرية الموظفين والعلاقات الإجتماعية:**DPRS**
	مديرية الوسائل العامة:**DMG**
	مديرية المحافظة على التراث:**DPP**
	مديرية التكوين:**DF**
	مركز تسيير الخدمات الاجتماعية:**CGOS**

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على معلومات مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على الساعة 13:30 بتاريخ 2023/05/05

المبحث الثاني: البطاقات البنكية وأنظمة التسوية الإلكترونية بين البنك الوطني الجزائري والبنوك الأخرى

نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها وكالة تيارت بينها وبين البنوك الأخرى تعتبر وكالة رئيسية صنف A، تم إنشائها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني تيارت تحمل رقم 540، مقرها بشارع الإنتصار بمدينة تيارت، تتفرع عن مديرية الإستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، ولتمتين وتطوير هذه الأعمال الهامة لابد من خدمات الإلكترونية ومن أهم هذه الخدمات، اهم وسيلة من وسائل نظام الدفع الإلكتروني الموفرة للزبائن بين البنوك وهي البطاقات الإلكترونية، وأنظمت الدفع والتسوية الإلكترونية ، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث بالتفصيل.

المطلب الأول: البطاقات البنكية

في قطاع البنوك أصبحت وسائل الدفع تأخذ شكلا متطورا يتجسد في العديد من الصور التي من بينها البطاقات البنكية.

أولا– تعريف البطاقة البنكية CIB[1]: هي بطاقة بلاستيكية ممغنطة يكون لها رمز تعريف خاص بها يتم قراءته بطريقة آلية مدعمة بحساب بنكي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها في العمليات المصرفية بإستخدام أجهزة الصراف الآلي حيث تسمح هذه البطاقة بدفع المقتنيات على مستوى منصات الدفع الإلكتروني (TPE[2]) المثبتة لدى التجار، أو إجراء عمليات السحب والإيداع من جميع أجهزة الصراف الآلي (DAB[3]) و(GAB[4]) المتوفر على ساحات البنوك داخل التراب الوطني، يتم التعرف عليها بشعار(CIB) وشعار بإسم البنك المصدر، تتضمن قرص إلكتروني يتضمن أمن عملية الإيداع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو المحلات التجارية والفنادق...إلخ، تأتي في عدة أشكال وهي كتالي:

1- البطاقة البنكية الكلاسيكية La Carte Classique: هي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقد لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى، وللحصول عليها يتم إبرام عقد بين البنك والعميل.

وتتميز البطاقة الكلاسيكية بالمميزات التالية:

- سقف سحب 100000دج، وسقف دفع بنفس المبلغ بالنسبة لذهبية؛

[1] *CIB: CART INTER BANCAIN
[2]**TPE: Terminal de payment electronique
[3] ***DAB: Distrebuteure automatique de biller
[4] ****GAB:Guichet automatique bancaire

- السحب على جميع أجهزة الصراف آلي المتواجدة على الساحة البنكية؛

- الدفع الإلكتروني والدفع الجواري على أجهزة الدفع الإلكتروني؛

- الإطلاع على رصيد الحساب على أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية التابعة للبنك الوطني الجزائري)؛

- التحويلات على الشبابيك الأوتوماتيكية للبنك الوطني الجزائري؛

- البطاقات البنكية مجانة وصالحة لمدة ثلاث سنوات؛

- تسهل وبشكل آمن معاملات الدفع والسحب؛

- وفرة أموالكم على مدار الساعة على جميع أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنك) المتواجدة على الساحة البنكية.

الشكل(02-02): صورة للبطاقة البنكية الكلاسيكية

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

2- البطاقة البنكية الذهبية La Caret Gold: مقترحة أيضا من قبل البنوك لزبائنها يتم إختيارها وفق شروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب توفر خدمات إضافية مع السقف سحب ودفع مرتفع نسبيا، وتمنح للأشخاص المهنيين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة. وتتميز البطاقة الذهبية بنفس مميزات البطاقة الكلاسيكية إلا أن سقف الدفع وسحب 150000دج[1].

[1] من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف وكالة تيارت مصلحة 540 بتاريخ 2023/08/05 على الساعة 14:00

الشكل(02-03): صورة للبطاقة البنكية الذهبية

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

3- البطاقة البنكية مسبقة الدفعCARTE PREPAYEE: هي بطاقة سحب ودفع بين البنوك يتم تعبئتها عن طريق التحويل من الحساب الرئيسي للزبون (من الأفراد). ويمكن أن يكون باسم صاحب الحساب أو حامله، حيث تسمح لكم بإجراء نفس عمليات بطاقة CIB البيبنكية الكلاسيكية أو الذهبية، تتميز بالمميزات التالية:

- تتيح البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري تسيير النفقات بشكل أفضل؛

- يمكن للزبون الذي يتقدم بطلب للحصول على البطاقة المسبقة الدفع منح ما يصل إلى عشرة (10) بطاقات مسبقة الدفع لعشرة (10) أقارب مختلفين؛

- البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع مجانية وصالحة لمدة ثلاث (03) سنوات.[1]

الشكل(02-04): صورة للبطاقة البنكية مسبقة الدفع للبنك الوطني الجزائري

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

[1] نفس المرجع السابق

الشكل(02-05): أسقف البطاقة البنكية مسبقة الدفع

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي
البطاقة البيبنكية مسبقة الدفع	100.000,00 دج	80.000,00 دج

مصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.com

4- بطاقة النخبة CARTE ELITE: بطاقة النخبة هي بطاقة بين البنوك مدعومة بحساب الشيك. وتأتي في شكلين:بطاقة النخبة الموجهة للأفراد وبطاقة النخبة الأعمال الموجهة للمهنيين والمؤسسات، تسمح لكم بإجراء عمليات السحب والدفع الجواري والدفع عبر الإنترنت وكذا التحويل والتحصيل، كما تتوفر على وظائف أخرى عبر أجهزة الصراف الآلي (الموزعات الأوتوماتيكية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية)، وتقدم بطاقة النخبة أيضًا باقة من الخدمات الإضافية التي تتمثل في المساعدة الصحية، خدمات الاستقبال، الارشاد والمساعدة في التأمين من الحوادث الجسمانية . وتتميز بمايلي:

- رأس مال حتى مليون دينار؛

- المساعدة على الطريق في حالة حدوث عطل[1]؛

- ضمان النقل والإقامة لزيارة أحد الأقارب في المستشفى؛

- كما تقدم بطاقة النخبة ولوجًا نسقيا بخدمة الرسائل النصية القصيرة أي إشعاركم برسالة نصية قصيرة عن رصيد الحساب، وإشعاركم برسالة نصية قصيرة عن المعاملات التي قمتم بإجرائها باستخدام بطاقتكم في الوقت الفعلي.

[1]نفس المرجع السابق

الشكل(02-06): صورة لبطاقة النخبة

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

الشكل(02-07): أسقف بطاقة النخبة

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سقف الدفع اليومي
بطاقة النخبة	200.000,00 دج	250.000,00 دج

المصدر:الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

5- بطاقة التوفيرCARTES EPARGNE: هي بطاقة سحب مدعومة بحسابات التوفير، حساب التوفير بفائدة أو بدون فائدة، حساب التوفير "مستقبلي" للقصّر بفائدة أو بدون فائدة، حساب التوفير ذو عائد تصاعدي، تتيح لكم توفير أموالكم في أي وقت وأينما كنتم 24/24 ساعة و7/7 أيام، عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي المتواجدة على الساحة المصرفية[1]، كما تسمح لكم بالاطلاع على رصيد حساب التوفير الخاص بكم في أي وقت عبر أجهزة الصراف الآلي، وتتميز بما يلي:

- عمليات السحب مؤمنة برمز سري؛
- وفرة رأس المال المدخر في أي وقت؛

- بطاقة التوفير مجانية وصالحة لمدة ثلاث (03) سنوات مع الاطلاع على رصيد حساب التوفير دون الحاجة للتنقل إلى الوكالة[1].

الشكل(02-08): صورة لبطاقات التوفير

بطاقة التوفير بفائدة

بطاقة التوفير بدون فائدة

بطاقة التوفير للقصر بفائدة

بطاقة التوفير للقصر بدون فائدة

[1]نفس المرجع السابق

المصدر: الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.com

ثانيا- حجم البطاقات البنكية الموزعة وحجم الطلب عليها في الفترة الممتدة من 2018إلى2022:

بمساعدة من موظفي داخل مؤسسة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت تم تقديم لنا في فترة التربص معلومات خاصة بحجم البطاقات البنكية الموزعة وحجم الطلب عليها في الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2022 فقط كما هو موضح الجدول والشكل البياني المواليان:

الجدول(02-02): حجم البطاقات البنكية CIB الموزعة وحجم الطلب عليها في وكالة تيارت

السنوات	حجم الطلب على البطاقات				المجموع البطاقات الإلكترونية المطلوبة	عدد البطاقات الموزعة				المجموع البطاقات الإلكترونية الموزعة
	بطاقة الكلاسيكية والذهبية	بطاقة الدفع المسبق	بطاقة النخبة	بطاقة التوفير		بطاقة الكلاسيكية والذهبية	بطاقة الدفع المسبق	بطاقة النخبة	بطاقة التوفير	
2020	72	20	65	27	184	55	18	10	43	126
2021	682	45	210	343	1280	501	32	171	145	849

2022	253	30	99	271	653	94	25	85	95	299

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على الساعة 14:00 بتاريخ 2023/05/08.

الشكل(02-09): شكل بياني لحجم الطلب على البطاقات البنكية CIB

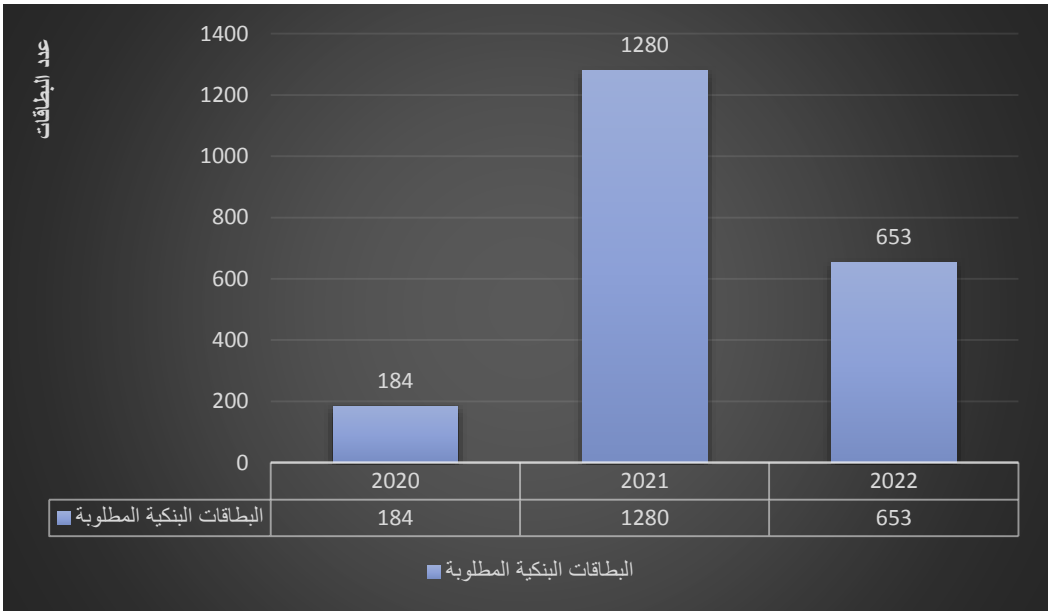

المصدر: تم إنشاء الرسم البياني بناء على الجدول السابق

الشكل(02-10): شكل بياني يمثل البطاقة البنكية CIB الموزعة

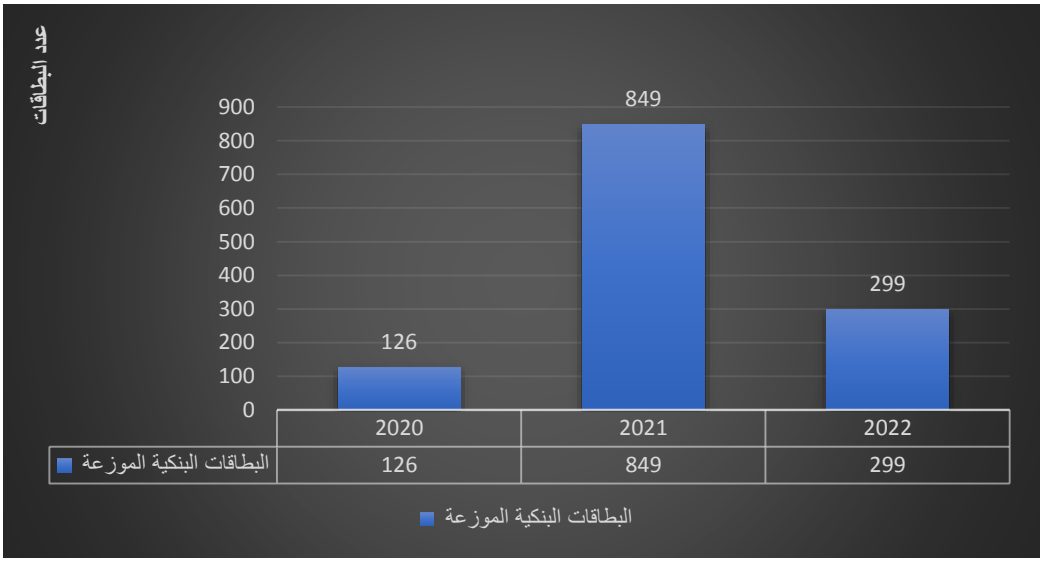

المصدر: تم إنشاء الرسم البياني بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول والرسومات البيانية أعلاه نلاحظ أن حجم الطلب على البطاقات البنكية cib،الكلاسيكية والذهبية، بطاقة النخبة، بطاقة التوفير، بطاقة الدفع المسبق قد إرتفع من سنة 2020 إلى غاية سنة 2021 حيث بلغ حجم الطلب والتوزيع على التوالي على هذه البطاقات سنة 2021 حوالي 1280 بطاقة بنكية مطلوبة و849 بطاقة بنكية موزعة بينما كان حجم الطلب عليها حوالي 184 بطاقة مطلوبة و126 بطاقة موزعة في سنة 2020 وذلك نظرا لإجراءات الحجر الصحي التي تم فرضها للحد من إنتشار فيروس كورونا covid 19 الذي تزامن مع مارس 2020 بالإضافة إلى الخوف من العدوى الذي دفع بعملاء البنك الوطني الجزائري إلى اللجوء لإستعمال هذه البطاقات حفاظا على سلامتهم، بينما إنخفض حجم الطلب على هذه البطاقات وتوزيعها سنة 2022 حيث بلغت حوالي 653 بطاقة مطلوبة و299 بطاقة موزعة وذلك راجع إلى نقص الوعي لدى بعض فئات المجتمع بأهميتها و المزايا التي توفرها و عدم الأمان والثقة في إستعمالها .

المطلب الثاني: نظام المقاصة الإلكترونية الجزائرية ATCI[1]

لقد كانت انطلاقة العمل بنظام ATCI في 15 ماي 2006 وذلك بمشاركة ثمانية عشر مصرفا وبريد الجزائر، حيث انطلق في المرحلة الأولى بمقاصة الشيكات التي تبعتها التحويلات في جويلية 2006 ثم المعاملات المتعلقة بالنقد الآلي monétique في أكتوبر 2006.

[1]* ATCI:Algeria te le compensation interbancaire

أولا- تعريف نظام المقاصة الإلكترونية: هو نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة، وتسجيل المدفوعات إلكترونيا على شريط ممغنط، فهي تتم من خلال أجهزة الحاسب الآلي، فهذا النظام تتم فيه التحويلات بعدة وسائل إما أجهزة الحاسوب أو أجهزة المودم

ثانيا- مزايا نظام المقاصة الإلكترونية: يتميز نظام المقاصة الإلكترونية بالمميزات التالية:

- تسهيل المبادلات المالية بين المشاركين من خلال تخفيض عدد الإجتماعات بين ممثلي البنوك؛
- تخفيض الوقت اللازم والتكلفة التي يتطلبها إيداع ومعالجة الشيكات؛
- القضاء على مشكلة ضياع أو تلف الشيكات؛
- تحسين إدارة النقد؛
- الحفاظ على النقود وتخفيض كلفة العمليات التي يقوم بها المشاركون؛
- تألية العمليات بين البنوك للعمليات التي يقوم بها المشاركون؛
- توفير أداة فعالة وآمنة للدفع خاصة وأنها أصبحت بديلا أكثر أمنا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة وهذا بفضل التحسينات المستمرة في هذه التقنية بفضل إستعمال تقنية التشفير، هذا في مقابل تنامي مشكل الشيكات المزورة[1].

ثالثا- عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت:

أثناء فترة التربص تم تسليمنا من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت حجم العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكتروني في الفترة الممتدة من سنة2010 إلى سنة 2022، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(02-03): عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونيةATCI

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد العمليات المعالجة	/	/	/	214	389	603	612	627	912	411	103	66	901	4738

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

[1] من اعداد الطالبين إعتمادا على معطيات مقدمة من طرف وكالة تيارت مصلحة 540، أطلع عليه بتاريخ 2023/05/12 بتوقيت 15:00

على الساعة 14:00بتاريخ 2023/05/08

الشكل(02-11): شكل بياني يبين عدد العمليات المعالجة بنظام المقاصة الإلكترونية ATCI

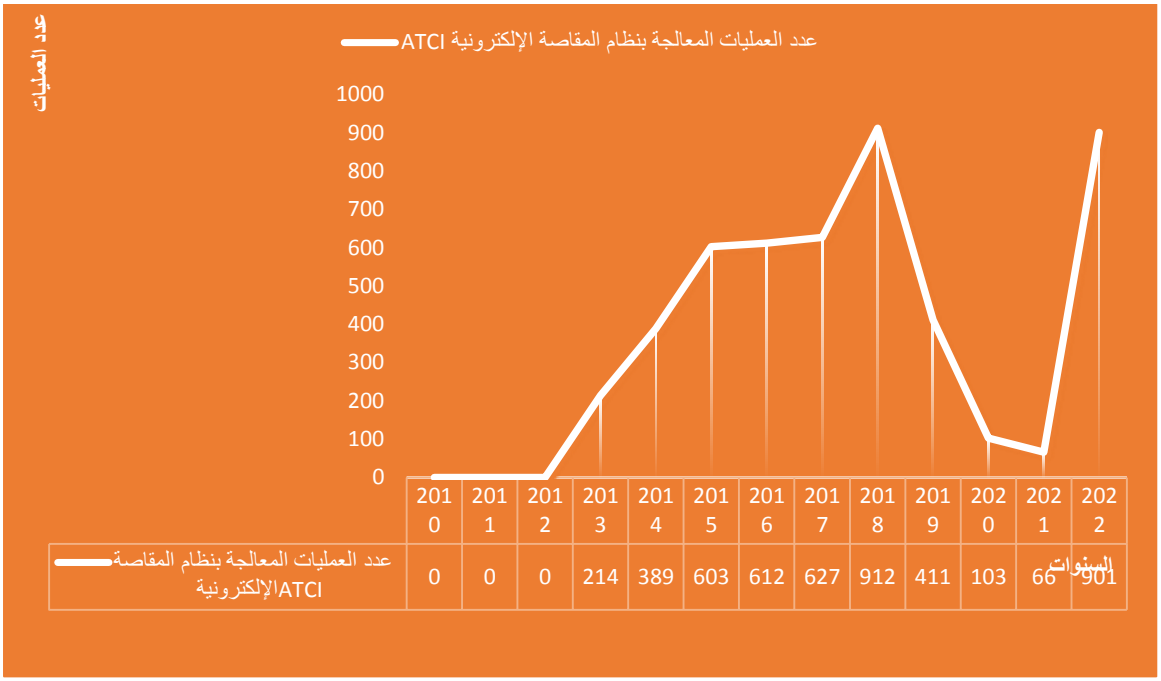

المصدر: تم إعداد المنحنى بناء على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه يتضح التزايد المسجل في عدد العمليات المسجلة من خلال نظام ATCI خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2018 حيث إنتقل عدد العمليات المنجزة من خلال هذا النظام من 214 في اول سنة استعمال له 2013 إلى 912في سنة 2018هي مؤشرات تدل على الجهود المبذولة لتحكم في إستخدام النظام من طرف البنك الوطني الجزائري لضمان تسيير كفئ لسيولة النقدية، لينخفض عدد العمليات المنجزة من خلال نظام ATCI في سنة 2019 حيث بلغ حوالي 411 وإستمر في الإنخفاض إلى غاية سنة 2021 حيث بلغ حوالي 66 عملية بفعل عملية السياسة النقدية وكذا العمليات مابين البنوك، ليرتفع عدد العمليات في آخر سنة الدراسة إلى حوالي 901 عملية منجزة، مما يعكس التحسن الملحوظ في تحكم المتعاملين في النظام تحت إشراف فعال للبنك الوطني الجزائري.

المطلب الثالث: نظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS[1]

[1] *ARTS: Algeriane real time settlement

التقدم الذى أحرزته الجزائر في تطبيق نظامي التسوية الإجمالية الفورية منذ 2006، في إطار جهودها نحو مواكبة التحولات التى عرفتها التكنولوجيا المصرفية العالمية قد ساهم في الاستغلال الأمثل للجهد والوقت والتكلفة، وتأمين خدمات بين اجهزة المصرفية الجزائرية وتحسين أدائها.

أولا- تعريف نظام التسوية الإجمالية الفورية: يعرف على أنه تنفيذ أوامر التحويل المصرفية في وقت حقيقي على أساس إجمالي ودون فترة سماح، والقاعدة العامة هي عملية بعملية، ويتعلق الأمر بالتحويلات المالية الكبيرة، وكذا التحويلات السريعة التي تكون بطلب من العميل.

ثانيا- مميزات نظام التسوية الإجمالية الفورية: يتميز هذا النظام بمميزات يتم ذكرها فمايلي:

- يتماشى مع المعايير الدولية فيما يخص التحويلات المالية؛
- يقلل من الأخطار وخاصة الأخطار النظامية؛
- يزيد من فعالية السياسة المالية؛
- يتضمن سرعة وأمان المبادلات وفقا للمعايير الدولية؛
- يقلل من زمن تسوية أوامر الدفع بين البنوك؛
- التسوية الإجمالية والفورية لأوامر الدفع؛
- التحقق من وجود رصيد كافي على مستوى حساب التسوية يتم آليا.

ثالثا- أهداف نظام التسوية الإجمالية الفورية: لهذا النظام عدة أهداف وهي كالتالي:

- تنفيذ المدفوعات النقدية بين المصارف بسرعة عالية، وإجراء التسويات آنيا ومعالجة القيود؛
- إزالة مخاطر التسوية اليدوية الناتجة عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة؛
- حساب أرصدة الجهات المشاركة آليا وتمكينها من متابعة موقفها المالي وإدارة سيولتها على مستوى عالي الكفاءة والمرونة؛
- القضاء على مخاطر السيولة والائتمان؛
- تحسين الأداء المصرفي والمالي؛
- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية[1].

رابعا- عدد العمليات المعالجة بنظام التسوية الإجمالية الفورية في ابنك الوطني الجزائري وكالة تيارت:

[1] المرجع السابق.

أثناء فترة التربص تم تسليمنا من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت حجم العمليات المعالجة بنظام التسوية الإجمالية الفورية في الفترة الممتدة من سنة2010 إلى سنة 2022، وهي موضحة في الجدول التالي:

الشكل(02-04): عدد العمليات المعالجة بنظام التسوية الإجمالية الفوريةARTS

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد العمليات المعالجة	/	/	/	49	61	113	163	504	543	579	600	602	650	1921

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على الساعة 14:00بتاريخ 2023/05/08ال

الشكل(02-12): شكل بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام التسوية الإجمالية الفورية ARTS

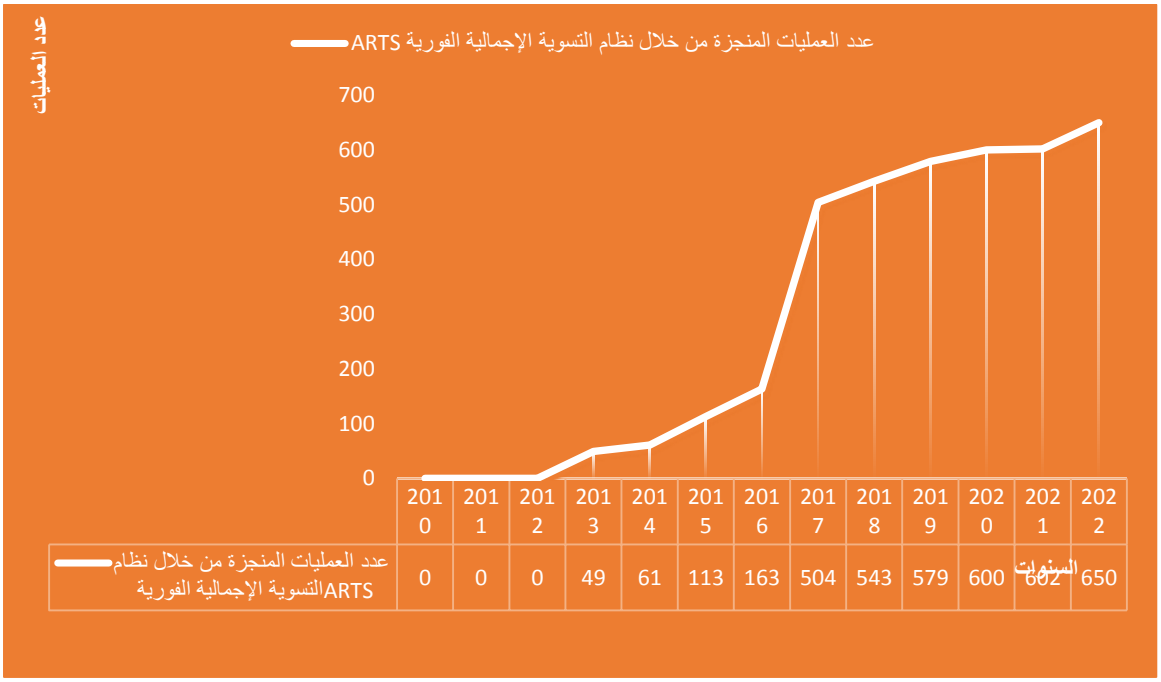

المصدر :تم إعداد الشكل بناءا على الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يتضح ان عدد العمليات المسجلة من خلال نظام ARTS في تزايد مستمر خلال الفترة الزمنية الممتدة من أول سنة إستعمال له 2013 إلى غاية سنة 2022 حيث إنتقل عدد

العمليات المنجزة من خلال هذا النظام من 49 في سنة2013 إلى 650 في سنة 2022 وهو يعتبر مؤشر جيد مما يثبت حسن تبني المؤسسات المالية للرقمنة في تعاملاتها بالإضافة إلى الجهود المبذولة في هذا المجال.

المبحث الثالث: أنظمة الدفع الإلكترونية المستخدمة بين البنك الوطني الجزائريBNA والبنوك الأخرى:

ظهرت العصرنة والتحديث لوسائل الدفع بين البنوك نتيجة للتطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية، والتي إقتضت ضرورة تغيير تلك الوسائل التقليدية بأنظمة إلكترونية رقمية، بما يرفع من أداء البنوك ويحد من مخاطر السيولة النقدية المرتبطة بالنشاط البنكي، على ذلك السدد سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأنظمة الرقمية المستعملة بين البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت والبنوك الأخرى.

المطلب الأول: نظام التبادل الإلكتروني EDI[1]

من الأنظمة التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية في الجزائر وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الخدمات المصرفية وتسهيل حركة الأموال في البلاد هو نظام التبادل الإلكتروني الذي سيتم التطرق إليه فيما يلي:.

أولا- تعريف نظام التبادل الإلكتروني: عرف نظام التبادل الإلكتروني على أنه عملية اتصال موحدة منمذجة لتبادل المعلومات بين أنظمة الكمبيوتر لدى الشركات، البنوك، والمؤسسات الحكومية، حيث يقوم شركاء الأعمال بتأسيس روابط إتصال ما بين الكمبيوترات، وبهذا الأسلوب يتم تبادل البيانات والمعلومات إلكترونيا المتمثلة في الوثائق والنماذج من طلبات شراء، الفواتير، وثائق إثبات الدفع.

ثانيا- مميزات نظام التبادل الإلكتروني: يتميز هذا نظام بمايلي:

- توفير الوقت، المال والجهد من خلال التبادل الآلي للمعلومات والبيانات؛
- تخفيض نسبة الأخطاء من خلال النقل الإلكتروني للمعلومات؛
- تحسين الكفاءة حيث يتم مشاركة البيانات إلكترونيا بسرعة مقارنة مع الأوراق ويتم تشغيلها في وقت أقل وبدقة أكبر؛
- يحقق إمكانية التتبع وإصدار التقارير ولا يمكن أن تضيع البيانات والمعلومات لأنها مسجلة إلكترونيا[2].

رابعا– عدد العمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت:

أثناء فترة التربص تم تسليمنا من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت حجم العمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني في الفترة الممتدة من سنة2010 إلى سنة 2022، وهي موضحة في الجدول التالي:

[1] *EDI: Electronic data interchange

[2] نفس المرجع بتاريخ 2023/05/13 بتوقيت 15:00

الشكل(02-05): عدد العمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكترونيEDI

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد العمليات المعالجة	/	/	/	120	123	168	201	209	234	286	312	320	379	2352

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على الساعة 14:00بتاريخ 2023/05/08

الشكل(02-13): شكل بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني EDI

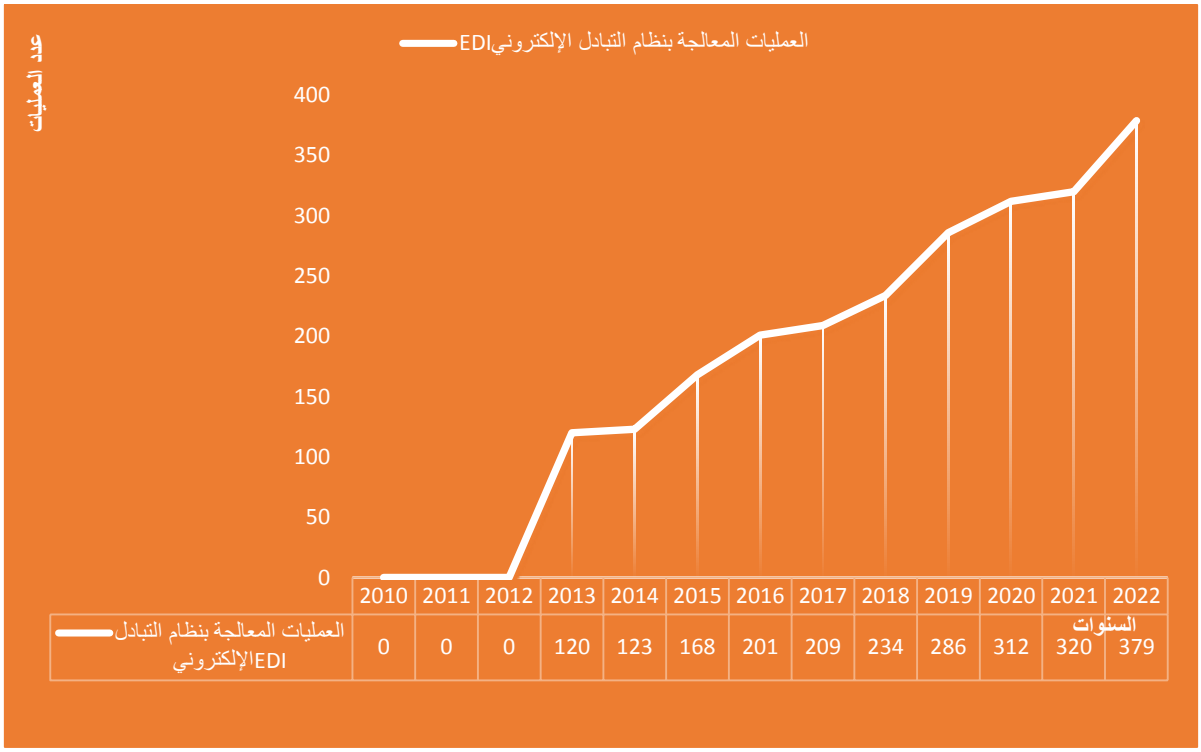

المصدر :تم إعداد الشكل بناءا على الجدول السابق

يمكننا الملاحظة من الجدول والشكل البياني أعلاه أنه هناك زيادة مستمرة في عدد العمليات على مر السنوات ففي الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2015، تمت زيادة عدد العمليات بشكل ملحوظ من 120 إلى 168 عملية و 201 عملية في عام 2016 ، ليستمر النمو خلال السنوات المتبقية، حيث ارتفع عدد العمليات إلى 379 في عام 2022، وهي القيمة الأعلى في هذه الفترة مما يشير لنمو النشاط بين البنك الوطني الجزائري والمؤسسات المالية

الأخرى، من عام 2013 إلى عام 2022، تمت إجراء 379 عملية، وبالتالي يمكن حساب معدل النمو السنوي المتوسط باستخدام الصيغة التالية:

معدل النمو السنوي = (القيمة النهائية / القيمة الأولية) ^(1 / عدد السنوات) − 1

معدل النمو السنوي = (120 / 379) ^(1 / 9) − 1

معدل النمو السنوي ≈ 0.141 أو 14.1٪

هذا يشير إلى أن هناك نموًا متوسطًا سنويًا يبلغ حوالي 14.1٪ في عمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني بمؤسسة البنك، وبالتالي يمكننا القول أن هناك معدل نمو سنوي متوسط يبلغ حوالي 14.1٪ في عمليات المعالجة بنظام التبادل الإلكتروني بمؤسسة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت خلال هذه الفترة وهذا مايدل إلا على أن المؤسسات المالية قد تأثرت بالتحول الرقمي إيجابيا نتيجة توسعة النطاق و تطوير التعاملات و الخدمات بينها

المطلب الثاني: نظام التحويلات المالية الإلكترونية EFT[1]

من الأنظمة التي تشمل عدة وسائل ونظم لتنفيذ عمليات التحويل الإلكتروني للأموال بين البنوك والأفراد والشركات في الجزائر. نظام التحويلات المالية الإلكترونية، على هذا صدد سيتم التطرق إلى هذا التظام فيما يلي.

أولا– تعريف نظام التحويلات المالية الإلكترونية: نظام التحويلات المالية الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونيا من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي آخر، أي أن عملية التحويل المالي تكون عن طريق دار المقاصة الآلية وهي شبكة ملكيتها أو أحقية تشغيلها المصارف المشتركة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية، حيث يعود إستخدام هذه التقنية إلى عام 1978.

ثانيا– مميزات نظام التحويلات المالية الإلكترونية: يتسم هذا النظام بالمميزات عديدة يمكن غجمالها في العناصر التالية :

1- تيسير العمل: ألغت عملية المقاصة الآلية حاجة العميل والتاجر إلى زيارة البنك لإيداع التحويلات المالية، مما يعني تيسير الأمر، ورفع فعالية نظام العمل؛

[1]* EFT: Electronic funds transfer

2- تنظيم الدفعات: يكفل الإتفاق على وقت إقتطاع وتسديد قيمة التحويلات المالية تنظيم عمليات الدفع، دون أي ريبة في إمكان السداد في الوقت المحدد؛

3- السلامة والأمن: أزالت المقاصة الآلية والتحويلات المالية الإلكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية، والحاجة إلى تناقل الأموال السائلة؛

4- تحسين التدفق النقدي: رفع إنجاز التحويلات المالية إلكترونيا موثوقية التدفق النقدي، وسرعة تناقل النقد؛

5- تقليل الأعمال الورقية: يتمثل ذلك في تقليل الإعتماد على النماذج الورقية والشيكات التقليدية وغيرها من المعاملات الورقية؛

6- توفير المصاريف: قللت شبكة نظام المقاصة الإلكترونية من تكاليف إدارة أعمال المقاصة؛

زيادة رضا العملاء[1].

ثالثا- عدد العمليات المعالجة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت:

أثناء فترة التربص تم تسليمنا من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت حجم العمليات المعالجة بنظام التحويلات المالية افلكتروني في الفترة الممتدة من سنة2010 إلى سنة 2022، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(02-06): عدد العمليات المعالجة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية EFT

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد العمليات المعالجة	/	/	/	12	14	15	22	27	32	35	40	40	50	287

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على الساعة 14:00بتاريخ 2023/05/08

[1] المرجع السابق

الشكل(02-14): منحنى بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظام التحويلات المالية إلكترونيةEFT

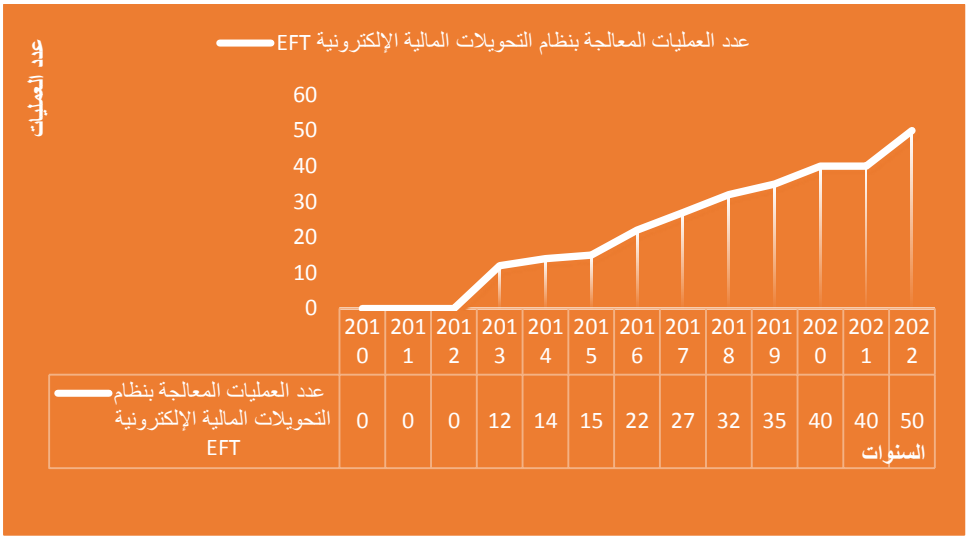

المصدر :تم إعداد الشكل بناءا على الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه نلاحظ زيادة مستمرة في عدد العمليات على مر السنوات. حيث في الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2015، تمت زيادة عدد العمليات بشكل طفيف من 12 إلى 15. عملية، أما بالنسبة للفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2022يتضح وجود زيادة ملحوظة في عدد العمليات، حيث ارتفع العدد من 22 عملية إلى 50 عملية، ونلاحظ أن عدد العمليات كانت ثابت عند 40 عملية لمدة سنتين متتاليتين في عامي 2020 و 2021.

وهذا ما يوضح الفكرة العامة عن تطور عدد العمليات المنجزة بنظام التحويلات المالية الإلكترونية في مؤسسة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت خلال هذه الفترة.

المطلب الثالث: نظام SWIFT[1] جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك

عرف الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات مرحلة حاسمة، حيث انتقلت الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى انفتاح سوقها إلى مختلف المنتجات والخدمات العالمية وبالتالي ازدياد ملحوظ في عمليات الاستيراد.

أولا- ماهية نظام جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك : منذ ظهور شبكة سويفت في سنة 1977 انضمت إليه العديد من الدول في حين تم رفض المشروع في الجزائر عندا تم اقتراحه لأول مرة في الجزائر لأسباب سياسية

[1] SWIFT*:SOCIETY FOR WOLDWID INTERBANK FINANCIAL TELECOMMUNICATIO

ليتم الموافقة عليه واستعماله بصورة رسمية في 31 ديسمبر 1991[1]، فنظام سويفت عبارة عن نظام يضمن ويؤمن التحويلات الإلكترونية في كل أنحاء العالم بين المصارف بطريقة آمنة وتكاليف منخفضة وهو خاص بالمعاملات الدولية حيث يعطي العميل تعليمة لبنكه بتحويل نقدي خارجي لصالح عميل آخر في الخارج إن الهدف من استعمال نظام سويفت العالمي هو إبرام المزيد من المعاملات مع المصارف العالمية، تأسس هذا النظام من طرف جمعية الاتصالات المالية بين البنوك على مستوى العالم، وهو يوفر برنامجا أساسيا يمكن المستعملين من إرسال المعلومات إلى مستعملين آخرين بطريقة سرية حيث يتم التشفير بواسطة البنك المرسل وفك رموز التشفير بواسطة البنك المحمول إليه، ويستعمل عند تحويل الأموال بين البنوك لا سيما التحويلات الدولية منها، وتبادل الرسائل الإلكترونية الخاصة بمدفوعات العملاء، شراء وبيع العملات الأجنبية واستثمار الودائع، وعمليات مبادلة أسعار الفائدة.

ثانيا– مميزات نظام جمعية الإتصالات المالية العالمية بين البنوك:

- سرعة إنجاز الحوالات ووصولها للمستفيدين؛
- توفير عنصر الأمان؛
- أقل تكلفة للبنك قياسا لحوالات الأخرى؛
- يعمل النظام على مدار الساعة.

والمنشآت المستفيدة من الأنشطة التي يقوم بها نظام سويفت تتمثل في المصارف التجارية، السماسرة والوسطاء، مودعي الأسهم والسندات، منظمي التسوية المالية، المشرفين على الأموال المحجوزة، محرري الضمانات التجارية الإلكترونية، منشآت تبادل المعلومات، إدارات صناديق الأموال، معتمدي الأسهم العالمية المركزية، مدراء صناديق الأموال، موزعي الصناديق الإستثمارية، وكلاء مصدري الأسهم، مجهزي قاعدة بيانات الأسواق، وكلاء التحويلات، ولجان المقاصة[2].

ثالثا- عدد العمليات المنجزة بنظام جمعية الإتصالات المالية العالمية في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت:

أثناء فترة التربص تم تسليمنا من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت حجم العمليات المعالجة بنظام SWIFT في الفترة الممتدة من سنة2010 إلى سنة 2022، وهي موضحة في الجدول التالي:

[1] زروني مصطفى، حنط سعيدة، دوافع استعمال شبكة سويفت «SWIFT» في المعاملات الدولية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، القليعة، تيبازة، الجزائر، المجلد 10، العدد02، سنة 2013 ، ص 171.

[2] المرجع السابق

الجدول(02-07): عدد العمليات المعالجة بنظامSWIFT

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المجموع
عدد العمليات المعالجة	/	/	/	2	4	4	9	13	16	18	0	0	18	84

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على تقارير مقدمة من طرف موظف في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت على الساعة 14:00بتاريخ 2023/05/08

الشكل(02-15): شكل بياني يمثل عدد العمليات المعالجة بنظامSWIFT

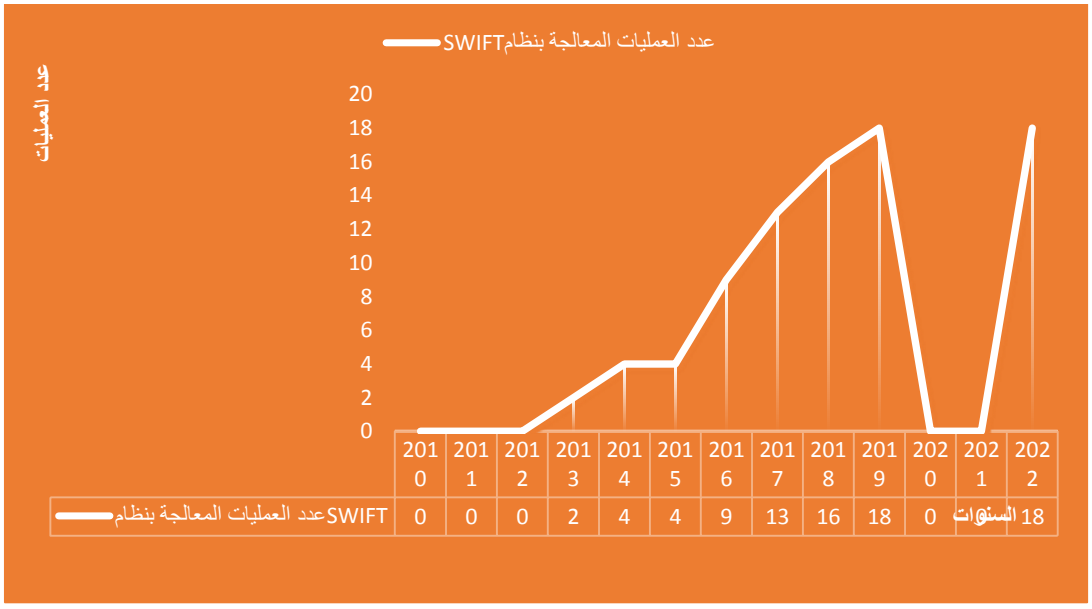

المصدر :تم إعداد الشكل بناءا على الجدول السابق

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه تبين لنا من هذه البيانات، أنه تمت زيادة عدد العمليات بشكل مستمر من عام 2013 إلى عام 2019، حيث ارتفعت من 2 عملية إلى 18 عملية. نظرا لتطوير العلاقات الرقمية بين المؤسسات المالية، كما لوحظ في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2021، أنه لم يتم تنفيذ أي عملية بنظام سويفت.وهذا راجع لجائحة كورونا COVID 19 أما في عام 2022، تم استئناف العمليات بعد توقف لمدة عامين، حيث تم تنفيذ 18 عملية. وهذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى أثر قوة العلاقة الرقمية بين المؤسسات لمالية

خلاصة الفصل:

بات التصميم التقليدي في التعاملات بين البنوك، المتمثل بوجود أمناء الصناديق خلف نوافذ خدمة الجمهور، وتجمّع موظفي العمليات المصرفية في المكاتب تصميم غير صالح في وقتنا المعاصر إذ أصبح كل العملاء اليوم يستعملون أنظمة وسائل جد متطورة ضمن مؤسساتهم المالية، وبالتالي فإنهم لا يحتاجون لزيارة أفرع البنوك حيث حققت هذه التصاميم الجديدة، تسهيل التحويلات المالية حيث مع تقدم التقنيات الرقمية، أصبحت عمليات التحويل المالي أكثر سهولة وسرعة. وزيادة الكفاءة وتقليل التكاليف حيث أن الرقمنة تساهم في زيادة كفاءة عمليات التعامل بين البنك الوطني الجزائري والمؤسسات المالية وتقليل التكاليف المرتبطة بالعمليات الورقية والتعامل البدني مع الأموال، وأخيرا تحسين تجربة العملاء وتعزيز المان والحماية إذ أن الرقمنة تمكن العملاء من القيام بالعديد من العمليات المصرفية بسهولة ومرونة، مثل إدارة الحسابات والتحويلات البنكية ودفع الفواتير، دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية. هذا يوفر للعملاء الوقت والجهد ويحسن تجربتهم المصرفية العامة وتساهم أيضا في تعزيز أمان التعاملات المالية بين البنوك من خلال استخدام التشفير والبروتوكولات الأمنية المتقدمة. ويتم حماية البيانات المالية ومعلومات العملاء بشكل أفضل، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والاختراق، وعليه باشر البنك الوطني الجزائري لتمتين البنية الرقمية بينه وبين المؤسسات المالية الأخرى بشتى الوسائل والأنظمة.

الخاتمة

إستهدفت دراستنا تاثير الرقمنة على التعاملات بين المؤسسات المالية في الجزائر في تحسين جودتها ورفع مستوى خدماتها وتعاملاتها المصرفية حيث أصبحت التطور التكنولوجي هو المحرك الرئيسي للاقتصاد أضحى تطور الأمم يقاس بمدى تبنيها لهذه التكنولوجيات، فالموجة الرقمية التي إجتاحت هذا الإقتصاد أصبحت تحول المعلومة والمعرفة إلى أرقام يفهمها الحاسوب الذي هو الأداة والتقنية المسيطرة في مجال الإقتصاد الرقمي، حيث تركت اليقظة التكنولوجية الأثر الإيجابي للمؤسسات المالية وفيما بينها في ظل إشتداد المنافسة مما خلق علاقة جديدة مع العميل الذي يمثل أساس العمل المصرفي. ولم يكن التغير يمس طريقة تقديم الخدمات فقط بل قفز الى تغيير طبيعة المؤسسات في حد ذاتها فظهرت مصارف لا وجود لها في الواقع متمثلة في مصارف الكترونية التي تدل على مستوى التقدم والتطور الإقتصادي.

حاولنا من خلال المباحث الأولى الإلمام بالجوانب النظرية الخاصة بالمؤسسات المالية من جهة والرقمنة من جهة اخرى حيث تطرقنا الى مفهوم المؤسسات المالية وأهدافها بالإضافة إلى أنواعها وتقسيماتها، كما توصلنا إلى مفهوم الرقمنة ونشأتها بالإضافة إلى أنواعها وأهدافها. أما في المباحث الموالية وضحنا ظهور الرقمنة في المؤسسات المالية واللجوء إليها لحل المشاكل والعراقيل التي أفرزتها التقنيات القديمة في البنوك والمؤسسات المالية فكان لزاما لها أن تكون السباقة نحو الإستفادة القصوى من ثورة التكنولوجيا والنظم المتطورة بما يمكنها من توفير كاريزمات جديدة، بهدف رفع مستوى الخدمات المصرفية والإرتقاء بها إلى مستوى التحديات التي يمكن الاستمرار بها في ظل عصر التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية، حيث أصبح تطور الإقتصاد يقاس بمدى لهذه التكنولوجيات، ومن هذا المنطلق درسنا في الفصل الثاني التطبيقي البنك الوطني الجزائري كمثال لمدى تطبيقيه أسس الرقمنة في خدماته وتعاملاته بينه وبين البنوك الأخرى بإعتباره من أكبر المؤسسات المالية في الجزائر.

أولا- النتائج المتوصل إليها:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع إستخلصنا مايلي:

- المؤسسات المالية هي القلب النابض للعمليات الإقتصادية وهي تساهم في عملية سير النظام المالي للدولة؛

- حتمية وواقع تبني الرقمنة بين المؤسسات المالية؛

-وجود العديد من العوائق والعراقيل في التعامل بالتقنيات الحديثة؛

- الإقتصاد الرقمي جاء بمفاهيم وأسس جديدة وأنظمة حديثة تعتبر المحرك الاساسي للإقتصاد العالمي؛

- إعتماد الرقمنة يسهل ويسرع الكثير من الخدمات بين المؤسسات المالية؛

- مواكبة الجزائر لأسس الرقمنة في المؤسسات المالية؛

- توفير الوقت والمال والجهد من خلال التعامل الإلكتروني؛

- غياب الثقافة الالكترونية في المجتمع الجزائري؛

- الإدارة الإلكترونية في التعاملات بين المؤسسات المالية أصبحت ضرورة حتمية لا يمكن الإستغناء عنها فهي ما يعرف باليقضة الإلكترونية التي تعتبر وليدة تكنولوجيا الإعلام والإتصال.

ثانيا- إختبار الفرضيات:

بناءا على الإشكالية المقدمة من طرفنا والتي هي: كيف يؤثر التحول الرقمي على التعاملات بي المؤسسات المالية في الجزائر؟ قدمنا ثلاث فرضيات سنختبر مدى صحتها.

1- الفرضية الأولى: نصت على أنه "كلما دخلت الرقمنة على المؤسسة المالية تحولت من نظام تقليدي بسيط إلى نظام حديث متطور" تحققت هذه الفرضية فمن المعروف على أنه كلما إعتمدنا تقنية متطورة لرفع مستوى الخدمات أو المعاملات دخلنا في النظم الحديثة التي يتبعها العالم الحديث في معاملاته اليومية مع عملائه.

2- الفرضية الثانية: التي نصت على "انه ربما التحديات التقنية تتمثل في معوقات تواجه المؤسسات المالية في الإنتقال من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث الرقمي" هذه الفرضية تحققت كون ضعف البنية التحتية وعدم ضمان توفير متطلبات الرقمنة الإدارية عند كل مستقبلي الخدمة نتيجة ضعف الوعي الإلكتروني أو نتيجة إرتفاع تكلفة الحصول عليها بالإضافة إلى عدم كفاية خطوط الإتصال وبطء شبكة الأنترنت. لذلك تعمل الجزائر بإدخال التكنولوجيات في هذا القطاع محاولة اللحاق ومواكبة عصرنة القطاع المصرفي العالمي.

3- الفرضية الثالثة: التي نصت على أن "جودة خدمات بين المؤسسة المالية بالجزائر تتحسن وتتأثر بالرقمنة" تحققت هذه الفرضية لأن الهدف الأول من رقمنة القطاع البنكي و المالي و المصرفي هو تحسين الخدمات و تسهيل التعاملات بينهم و بالتالي اللحاق بالتطور الحاصل في كافة القطاعات و خاصة المصرفي للنهوض بالإقتصاد.

ثالثا- التوصيات والإقتراحات:

- تطوير التقنية التكنولوجية المصرفية بالإهتمام بالثورة التقنية وذلك بإدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة والمعلوماتية في هذا القطاع بين المؤسسات المالية ، خاصة عن طريق تشجيع الشراكة مع المصارف الاجنبية الرائدة في مجال الإقتصاد الرقمي، والذي من شأنه يؤدي إلى تطوير الأداء المهني والتقني داخل الجهاز المصرفي الجزائري؛

- دعم الإستعداد الإلكتروني لكافة فئات المجتمع وتشجيعم إلى التحول الرقمي من خلال تنمية العنصر البشري كإحدى سبل تسريع إستخدام الوسائل الرقمية؛

- التنظيم القانوني و التشريعي اللازم لقيام وإعتماد التعاملات المالية الإلكترونية حيث يحمي حقوق المؤسسات و كذا الزبائن المتعاملين بها؛

- توفر البنية التحتية اللازمة للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسهيل إجراءات اللازمة لتعامل في ظل الرقمنة بين المؤسسات المالية على أحسن وجه؛

- تحسيس المجتمع بضرورة وأهمية التعامل بهذه الوسائل والأنظمة الحديثة من خلال الحملات تحسيسية والتوعوية والدراسات عامة؛

- الإستفادة من التجربة العربية والأجنبية في هذا الميدان.

رابعا- أفاق الدراسة:

إختصرت هذه الدراسة على بيان الاثر الايجابي للرقمنة بآلياتها ونظمها المستخدمة بين المؤسسات المالية، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي تمنحها التكنولوجيات المعاصرة، لكن في المقابل نجد أن هناك مخاطر لهاته الأخيرة وذلك عند الإفتقار الى الخبرة الكافية لتبني هذه الاليات والنظم حيث تعتبر دراستنا تكملة لدراسات الحديثة والمحفزة لايجاد الحلول التي تعمل على القيام بالمنظومة المصرفية والمؤسسات المالية الجزائرية حيث تقترح جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث و دراسات نأمل ان تنال حقها من الدراسة و التحليل في المستقبل منها:

- بناء خلية لليقضة التكنولوجية داخل مؤسسات المال والأعمال؛

- البنوك والمؤسسات المالية الرقمية بين الواقع والآفاق؛

- أفق الجزائر رقميا في كل القطاعات وخاصة القطاعات الإقتصادية؛

- العلاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإدارية في ظل إقتصاد المعرفة الإلكترونية.

وفي الأخير يجب علينا أن نذكر ان كل عمل بشري لابد أن يوجد فيه النقص والهفوات التي سبق القلم إليها فإن أحسنا فمن الله فله الحمد وإن أخطانا فمن أنفسنا وسبحان من أبى أن يكون الكمال إلا لكتابه العزيز الجليل وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين واللهم صل وسلم على سيدنا محمد.

المراجع

أولا: الكتب

1. الدكتور علاء فرحان طالب، **إدارة المؤسسة المالية (مدخل فكري معاصر)**، دار الأيام لنشر والتوزيع، الطبعة العربية2013.
2. سميرة مطر مسعودي، **معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري و موظفي الموارد البشرية**، المملكة المتحدة: الجامعة الإفتراضية الدولية،(د.س.ن).
3. سيد عبد النبي محمد، **إعادة إبتكار المؤسسات للوصول للتميز**، دار الكتب المصرية الطبعة 2019، جمهورية مصر العربية 2019.
4. عبد الغفار حنفي، رسمية زكريا قص، **البورصات والمؤسسات**، الدار الجامعية المالية، عمان–الأردن، 2002.
5. مبروك حسين ،**المدونة البنكية الجزائرية**، طبعة الثانية، دار هومة، الجزائر ،2006.
6. مبروك حسين، **كتاب المدونة النقدية**،ا لطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2004.
7. محمد الصيرفي، **الإدارة الإلكترونية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006.
8. منير حمزة، **المكتبات الرقمية والنشر الإلكتروني للوثائق**، دار الألمعية لنشر والتوزيع، ط1، 2011.
9. نجلاء أحمد ياسين، **الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية**، دار العربي لنشر والتوزيع، مصر 2013.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

10. أحمد المسير، **متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، رياض، السعودية،2007.
11. الشهري عبد الله محمد، **المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب الآلي**، مذكرة ماجستر في العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2001.
12. بن علة فتيحة، بلحاج قمر، **الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية: دراسات واقع رقمنة الأطروحات و المذكرات**، مذكرة ماستر, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،2019.

13. صالح لبعير ،**أثر التوجه نحوى الرقمنة وفعاليته على الإتصال الداخل المؤسسة**، مذكرة ماستر ،جامعة محمد بوضياف،2020.

14. مهري سهيلة، **المكتبة الرقمية في الجزائر :دراسة الواقع و تطلبات المستقبل**، مذكرة ماجستر ،جامعة منتوري، قسنطينة 2006.

ثالثا: المجلات

15. أحمد الكبيسي، تطور النظم الآلية في المكتبات من الحوسبة إلى الرقمنة الإفتراضية، **العربية300**، العدد29، 2008.

16. جميلة سلايمي، د.يوسف بوشي، التحول الرقمي بين الضرورة والمخاطر، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 02، ص 254، تيارت، الجزائر،2019.

17. زروني مصطفى، حنط سعيدة، دوافع استعمال شبكة سويفت SWIFT»» في المعاملات الدولية، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي، القليعة، تيبازة، الجزائر، المجلد 10، العدد02، سنة 2013.

18. محمد طاهر سعيود، الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك في التشريع الجزائري، **مجلة القانون والأعمال.**

19. مريم خالص حسين، الحكومة الإلكترونية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، وزارة المالية، العراق، 2013.

رابعا: المواقع الإلكترونية

20. http://www.asp.dz.ar.economie/53070-20-9وكالة الأنباء الجزائية المالية
21. https://snl.dz/ar/accueil
22. https://www.maghrbleasingalgerie.com
23. https://www.bnpparibs.dz/nous.connaitre/activites-et-filiales/otelem.algerie
24. https://www.cnma.dz/presentation-2
25. https://www.ijarleasingalgerie.dz
26. https://arableasing.dz.com
27. https://www.asicom.dz//index.php/ar/edi-spa

الملخص:

حاولت هذه الدراسة توضيح الأهمية البالغة والمتنوعة لتأثير الرقمنة بين المؤسسات المالية في الجزائر من تطوير وتحسين، فعلى إثرها يمكن القول أن الرقمنة تتيح للمؤسسات المالية الجزائرية تقديم خدمات مصرفية متطورة ومبتكرة. يمكن للعملاء إجراء عمليات التحويل المالي عبر الإنترنت أو التطبيقات المحمولة دون الحاجة إلى زيارة الفروع البنكية. كما يمكن للعملاء إدارة حساباتهم المصرفية عبر الإنترنت، والوصول إلى معلومات مهمة مثل الرصيد والحسابات المتاحة وتاريخ العمليات. كما بينا أن التعاملات بين المؤسسات المالية في الجزائر تشهد تأثيرًا إيجابيًا من الرقمنة. فبفضل التقدم التكنولوجي واعتماد الحلول الرقمية، أصبحت هذه التعاملات أكثر سهولة وكفاءة نتيجة تسهيل الوصول والتواصل بين المؤسسات المالية من خلال استخدام الشبكات الإلكترونية والمنصات المصرفية عبر الإنترنت، مما يمكّنها من تبادل المعلومات وتنفيذ عمليات التحويلات المالية بشكل فوري وآمن، مع تحسن في الكفاءة، وتقليل التكاليف المرتبطة بالعمليات الورقية مع الأموال. والقيام بالعمليات بشكل أسرع وأكثر دقة، توفرة للموارد والتكاليف. وتعزيز الأمان والحماية، حيث يتم استخدام التشفير والبروتوكولات الأمنية المتقدمة لحماية المعلومات في منع التهديدات السيبرانية والاحتيال، لذلك إن للرقمنة دور كبير في تحسين وتعزيز التعاملات بين المؤسسات المالية في الجزائر.

الكلمات الإفتتاحية: الرقمنة، الأثر، المؤسسات المالية، التعاملات.

Abstract:

This study attempted to clarify the great and varied importance of the impact of digitization among financial institutions in Algeria in terms of development and improvement. As a result, it can be said that digitization allows Algerian financial institutions to provide advanced and innovative banking services. Customers can make money transfers via the Internet or mobile applications without the need to visit bank branches. Customers can also manage their bank accounts online, and access important information such as balance, available accounts and transaction history. We also showed that transactions between financial institutions in Algeria are witnessing a positive impact from digitization. Thanks to technological progress and the adoption of digital solutions, these transactions have become easier and more efficient as a result of facilitating access and communication between financial institutions through the use of electronic networks and online banking platforms, which enables them to exchange information and carry out financial transfers instantly and securely, with improved efficiency and reduced costs. associated with paper operations with funds. Doing operations faster and more accurately saves resources and costs. And enhancing security and protection, as encryption and advanced security protocols are used to protect information in preventing cyber threats and fraud, so digitization has a major role in improving and strengthening transactions between financial institutions in Algeria.

Key words: digitization, impact, financial institutions, transactions.